جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
التخصص:تحليل اقتصادي و استشراف

الموضوع:

التنويع الإقتصادي في الدول النفطية

ماليزيا ،الامارات العربية المتحدة ، الجزائر نموذجا

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين:

- **زحاف حنيفة**
- **بن عجيلة بشرى**

تحث إشراف:

د. بن سبع إلياس

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

الأستاذ : أوجامع إبراهيم..... رئيسا

الأستاذ : بن سبع إلياس..... مشرفا

الأستاذة : صباح فاطمة..... ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

.اللهم لك الشكر و لك الحمد كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك و عظيم سلطانك أن وفقتني لانجاز هذا العمل المتواضع, فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى.

نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان العظيم الى الاستاذ بن سبع الياس على قبوله الاشراف على هذه الرسالة و على كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة و آراء سديدة.

كما لا يفوتنا شكر جميع الاساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم و نصائحهم القيمة.

كما نتوجه بجزيل الشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دور كبير في تقويم و تثمين هذا البحث.

و نتقدم بجزيل الشكر و التقدير لكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب,

إلى من حصد الأشواك عن دروبي ليمهد لي طريق العلم

أبي فلجة كبدي رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه.

إلى من أرضعتني الحب و الحنان, الى رمز الحب و بلسم الشفاء, الى القلب الناصع

أمي الحبيبة حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي ..... اخوتي و أخي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس الصافية الى رياحين حياتي .....أبناء اخوتي

إلى الذين بذلوا كل جهد و عطاء لكي أصل الى هذه الحظة .....أساتذتي الكرام

زهافه حنيفة

أهدي ثمرة جهدي الى من أحمل اسمه بكل فخر و اعتزاز, الى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق آماله الى أغلى من في الوجود أبي العزيز أسأل الله أن يحفظه لنا.

الى ينبوع الصبر و التفاؤل الى من كان دعاؤه سر نجاحي التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة قلبي أمي العزيزة أطال الله في عمرها .

الى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي و شبابي و كانو سندا لي في حياتي و أخواتي

الى رفيقات دربي و كل من عرفني و أحبني باخلاص.

الى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلمي.

الى كل أساتذتي طوال مسيرة دراستي.

راجية من الله سبحانة و تعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

بن عجيلة بشرى

ملخص :

هذفت الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادى بالنسبة للدول النفطية ، من خلال التعرض لمسيرة التنمية في كل من ماليزيا و الإمارات العربية المتحدة و الجزائر لتنويع اقتصاداتها خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2021، و لقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك لتحليل وتقييم مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ، و توصلت هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود تشابه من حيث سياسات التنويع الاقتصادي المنتهجة في هذه الدول ، غير أنه النتائج المحققة كانت مختلفة ومتباينة ، حيث نجحت ماليزيا و الامارات العربية المتحدة في تنويع اقتصاداتها، بينما عجزت الجزائر على تحقيق ذلك و لا يزال اقتصادها مرتبط بقطاع المحروقات، و هذا راجع لسوء تقدير الحكومة الجزائرية و عجزها عن قراءة الأوضاع الاقتصادية مما يستلزم على الحكومة مراجعة استراتيجياتها و العمل على ايجاد حلول جذرية للنهوض باقتصادها.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، تجارب دولية، الاقتصاديات النفطية، مؤشرات اقتصادية .

Abstract :

The study aimed to highlight the importance of economic diversification for the oil-producing countries, by examining the development process in Malaysia,the United Arab Emirates and Algeria to diversify their economies during the period from 2005-2021. The study used the descriptive analytical approach to analyze and evaluate the contribution of economic sectors to the gross domestic product, This study concluded that although there is a similarity in terms of the economic diversification policies pursued in these countries, the results achieved were different and disparate ,Where Malaysia and the United Arab Emirates succeeded in diversifying their economies, while Algeria was unable to achieve this , and its economy is still linked to the hydrocarbon sector.and this is due to the penal government's miscalculation and its inability to read the economic situation , which requires the government to review its strategies and work to find serious solution for the advancement of its economy.

Key words: Economic diversification, Interntional experiences, Oil-economies , economic indicatior.

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	V
فهرس الاشكال	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الاطار النظري للتنويع الاقتصادي و الاقتصاديات النفطية	6
تمهيد	7
المبحث الاول : مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	8-18
المطلب الأول : نشأة و مفهوم و النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي و محدداته	8-9
الفرع الاول : نشأة مفهوم التنويع الاقتصادي	8
الفرع الثاني : مفهوم التنويع الاقتصادي	8
الفرع الثالث : نظرة على أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي	11
الفرع الرابع : محددات التنويع الاقتصادي	12
المطلب الثاني : أنواع و أشكال التنويع الاقتصادي و مؤشرات قياسه	13-16
الفرع الاول : أنواع التنويع الاقتصادي	13
الفرع الثاني : أشكال التنويع الاقتصادي	14
الفرع الثالث : مؤشرات التنويع الاقتصادي	14
المطلب الثالث : عراقيل و آليات التنويع الاقتصادي و أهدافه	17-19
الفرع الاول : عراقيل التنويع الاقتصادي	17
الفرع الثاني : آليات التنويع الاقتصادي	18
الفرع الثالث : أهذاف التنويع الاقتصادي	19
المبحث الثاني : ماهية الاقتصاد النفطي	20-25
المطلب الاول : مفهوم و خصائص الاقتصاد النفطي و تحدياته	20
الفرع الاول : مفهوم اقتصاديات النفط (اقتصادات الريع)	21
الفرع الثاني : خصائص الاقتصاد النفطي	21

الفرع الثالث : التحديات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تواجه الدول النفطية	22
المطلب الثاني : التأثيرات الاقتصادية للريع	23
المطلب الثالث : حتمية و أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية	24
الفرع الأول : حتمية التنويع في الدول النفطية	24
الفرع الثاني : أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية	25
المبحث الثالث : دراسات سابقة	36-26
المطلب الاول : دراسات عربية	33-26
المطلب الثاني : دراسات أجنبية	36-33
المطلب الثالث : مناقشة الدراسات السابقة	36
خلاصة	37
الفصل الثاني : واقع التنويع الاقتصادي في الدول النفطية (دراسة مقارنة)	
تمهيد:	39
المبحث الاول : عرض تجارب بعض الدول النفطية في مجال التنويع الاقتصادي	54-40
المطلب الأول : تجربة ماليزيا	40
الفرع الاول : المقومات الطبيعية و الاقتصادية الماليزية	40
الفرع الثاني : مراحل تطور الاقتصاد الماليزي (السياسات التنموية)	40
الفرع الثالث : عوامل نجاح التجربة الماليزية	42
الفرع الرابع : الدروس المستفادة من التجربة الماليزية	43
المطلب الثاني : تجربة الامارات العربية المتحدة	45
الفرع الأول : التعريف باقتصاد الامارات العربية المتحدة	45
الفرع الثاني : مقومات الاقتصاد الاماراتي	45
الفرع الثالث: مراحل سياسات التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة	46
الفرع الرابع : سياسات التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة	48
المطلب الثالث : تجربة الجزائر	49
الفرع الأول :العوامل المساعدة على تحقيق سياسة التنويع الاقتصاذي في الجزائر	49
الفرع الثاني : خصائص الاقتصاد الجزائري	50
الفرع الثالث :سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر	51
المبحث الثاني: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية للفترة (2005 – 2021)	72-54
المطلب الاول : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي و معدل نموه في الدول النفطية اللفترة(2005-2021)	54

الفرع الاول: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية (2005 – 2021)	54
الفرع الثاني : مقارنة من حيث معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية (2005 – 2021)	60
المطلب الثاني: مقارنة من حيث مؤشرحجم الصادرات وحجم الواردات في الدول النفطية (2005-2021)	63
الفرع الاول : مقارنة من حيث مؤشر حجم الصادرات في الدول النفطية (2005-2021)	63
الفرع الثاني : مقارنة من حيث مؤشر حجم الواردات في الدول النفطية (2005-2021)	64
المطلب الثالث : مقارنة من حيث مؤشر تراكم رأس المال ومؤشر الاستثمارالأجنبي المباشر في الدول النفطية للفترة (2005-2021)	67
الفرع الاول : مقارنة من حيث مؤشر تراكم رأس المال في الدول النفطية (2005-2021)	67
الفرع الثاني : مقارنة من حيث حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النفطية	70
المبحث الثالث: النتائج و المناقشة	75-72
المطلب الاول : تحليل النتائج	72
المطلب الثاني : مناقشة النتائج	75
خلاصة	76
خاتمة	78
قائمة المراجع	81

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
1-2	نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة ماليزيا (2005-2021)	55
2-2	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة (2005-2021)	57
3-2	نسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الجزائر (2005-2021)	59
4-2	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية (2005-2021)	61
5-2	مؤشر حجم الصادرات للدول النفطية(2005-2021)	63
6-2	مؤشر حجم الواردات للدول النفطية (2005-2021)	65
7-2	مؤشر تراكم رأس المال في الدول النفطية (2005-2021)	68
8-2	مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النفطية (2005-2021)	70

قائمة الأشكال

رقم	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح مفهوم الشامل للتنويع الاقتصادي	10
2-1	الآثار السلبية للاقتصاديات النفطية	24
1-2	تطورمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة ماليزيا 2005-2021	56
2-2	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة لامارات العربية المتحدة 2005-2021	58
3-2	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الجزائر 2005-2021	60
4-2	تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية (2005-2021)	62
5-2	تطورحجم الصادرات للدول النفطية خلال الفترة (2005-2021)	64
6-2	تطور حجم الواردات للدول النفطية خلال (2005-2021)	66
7-2	تطور مؤشر تراكم رأس المال في الدول النفطية (2005-2021)	69
8-2	تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النفطية (2005-2021)	71

مقدمة

مقدمة :

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين و الاقتصاديين ، و من أهم الأهداف التي تسعي إليها دول العالم ، ويحتل هذا الموضوع مكانة أكبر لدي الدول المصدرة للنفط ، لما يحققه من استقرار اقتصادي و تنمية مستدامة ، و يخفف الاعتماد علي النفط و يقلل ذبذبة النمو الاقتصادي، فالسياسات التنموية التي تتبناها حكومات الدول ، تعكس مدي كفاءتها و قدرتها على التحكم في مواطن قوتها و ما تمتلكه من إمكانيات (مادية وطبيعية و بشرية) و تسخيرها بما يقوي اقتصادها، و بالتالي تمكنها من التصدي للصدمات الخارجية ، و تضمن لها الوصول إلي الأهداف المنشودة و برؤية مستقبلية .

تعاني اقتصادات الدول النفطية من انعدام الاستقرار الاقتصادي ، نتيجة تبعية اقتصادها لقطاع النفطي ، مما يرفع درجة المخاطر و يجعلها عرضة للصدمات الخارجية ، خاصة تلك الناجمة عن تقلبات أسعار النفط و هذا يؤدي إلى انعكاسات سلبية خطيرة تعرقل مسار التنمية في هذه الدول ، فتصبح سياساتها التنموية مرتبطة بأسواق النفط المتذبذبة ، فالنفط هو الثروة التي تسعي لامتلاكها الدول المستهلكة ،إلا أنه يشكل تهديداً حقيقيا بالنسبة للدول المنتجة لهذه المادة الحيوية ، باعتبارها سلعة تتحكم فيها عوامل اقتصادية و سياسية ، و إن النهوض بالاقتصاد في الدول يتطلب تنويع القاعدة الانتاجية من خلال إعادة الاعتبار للقطاعات الاستراتيجية ، كالصناعة ، الفلاحة ، التجارة والاستثمار ، وذلك بالاستخدام العقلاني لعوائد النفط لتمويل السياسات التنموية ، مما يساهم في تنويع مداخيل الدولة و رفع معدلات النمو الاقتصادي ، انطلاقا من سياسات اقتصادية محكمة وصولا الي التنمية المستدامة .

تواجه الدول النفطية و من بينها الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ليست ناجمة فقط للانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ، و إنما أيضاُ لاعتماد اقتصادياتها علي الموارد الطبيعية النابضة، فعوائد قطاع النفطي تؤثر بشكل كبيرعلي سياسات التنموية التي تتبناها حكومات هذه الدول ، كونه يمثل المورد الأساسي لتمويل موازين مدفوعاتها و هذا يجعل اقتصاديات هذه الدول اقتصادات ريعية ، مما يستلزم عليها إحداث تغيرات جذرية في هيكل اقتصادها و علي كافة الأصعدة و ذلك من خلال تنويع القاعدة الانتاجية، لذا يعتبرالتنويع الاقتصادي الحل الأمثل لمعالجة الأزمات الاقتصادية و الذي يمكن من خلاله تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي وبالتالي الوصول إلى نمو اقتصادي مستدام .

مقدمة :

يعتبر النفط ثروة طبيعية تسعي دول العالم لامتلاكها و ذلك باعتباره المحرك الرئيسي لاقتصاديات الدول المتقدمة إلا أنه يشكل معضلة و نقمة لدي الدول التي تعتمد النفط كمصدر وحيد لتمويل سياساتها التنموية مما يجعل مصير هذه الدول مرتبط بالعالم الخارجي و رهينة لتقلبات أسعار النفط ، وهذا يخلق اختلالات هيكلية خطيرة، و من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا وفق السؤال الجوهري الرئيسي التالي: **ما هي أهم السياسات التي تبنتها الدول النفطية لتنويع إقتصاداتها ؟**

- **الأسئلة الفرعية :**

ينبثق من هذه الاشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية نحاول من خلالها الالمام بجوانب موضوع دراستنا وهي :

1 – ما المقصود بالتنويع الاقتصادي و ما أهميته بالنسبة للدول النفطية ؟

2– ما هي أهم الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها الدول النفطية لتنويع اقتصاداتها ؟

3– هل استطاعت الدول النفطية تحرير اقتصاداتها من التبعية لعوائد الموارد النفطية؟

- **فرضيات الدراسة :**

للإجابة علي الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات العلمية التالية :

1 – يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم السياسات التي تحقق الاستقرار الاقتصادي للدول و هو خيار مصيري أمام الدول النفطية التي يمكنها من تحرير اقتصاداتها من التبعية لقطاع المحروقات .

2– هناك العديد من الآليات و السياسات التي يمكن أن تحقق التنويع الإقتصادي في الدول النفطية كالإستثمار الأجنبي المباشر، تفعيل دور القطاع الخاص و كذا تنمية الصادرات خارج المحروقات ..... و غيرها .

3– استطاعت الدول النفطية النجاح في تحرير اقتصاداتها من التبعية لقطاع المحروقات من خلال تبني استراتيجة التنويع الاقتصادي .

- **مبررات اختيار الموضوع :** تعود أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة إلى :
  - تحذيرات الخبراء دوليين و الباحثين الاقتصاديين للدول النفطية خصوصاً عند حدوث الصدمات النفطية ، و ضرورة مراجعة السياسات و الاستراتيجيات التنموية .

- محاولة تسليط الضوء على الخلل الموجود في الاقتصادات النفطية و سبل معالجته و آليات انجاح سياسات التنويع الاقتصادي .

- **أهداف الدراسة :** تتمثل أهداف الدراسة في ما يلي :

1 – التعرف علي واقع التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية .

2 – توضيح كيف تساهم سياسة التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية من خلال عرض بعض التجارب الناجحة في هذا المجال .

3 – التعرف علي أهم القطاعات التي يمكن أن تكون بديلة في الاقتصاد النقطي .

4 – الوقوف علي أهم خيارات الاقتصاد الجزائري .

- **أهمية الدراسة :**

تظهر أهمية البحث من خلال تسليط الضوء علي واقع التنويع الاقتصادي في الدول النفطية و توضيح خطورة الاعتماد علي عائدات المحروقات لتمويل السياسات التنموية، كما تكمن أهمية موضوع البحث في إبراز الدور الذي يلعبه إستراتيجية التنويع الاقتصادي في فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة، و من تم تنويع مصادر موازنة العامة و هذا ما سيؤدي إلي رفع معدلات النمو الاقتصادي .

- **حدود الدراسة :** يقتصر موضوع بحثنا علي دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الدول النفطية ، أما عن الحدود المكانية ، فلقد ركزت الدراسة على تجربة كل من ماليزيا و الامارات العربية المتحدة و الجزائر في مجال التنويع الاقتصادي و ذلك للتمكن من إجراء مقارنة بين إقتصادات هذه الدول ، أما الحدود الزمنية فلقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من (2005 – 2021) وذلك للتمكن من التعرف على سياسات التنويع الاقتصادي و النتائج المحققة طيلة فترة الدراسة .
- **منهج الدراسة :** حتي نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل و التدقيق و تسليط الضوء علي مكوناته و بالتالي التمكن من بلورة رؤية تساعد علي تجاوز الاشكالية باقتراح حلول موضوعية و واقعية اعتمدنا علي المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم علي تجميع و تحليل المعلومات و البيانات اللازمة للدراسة من مختلف المصادر .
- **أدوات الدراسة :** في محاولتنا الاجابة على الإشكالية المعروضة سلفا ، تم استخذام مجموعة من الأدوات ، حيث تم الاستعانة بمختلف المصادر و المراجع المتعلقة بالموضوع ، بالإضافة إلى الكتب و الدراسات السابقة و المؤتمرات العلمية و المجلات و المقالات المنشورة و المراجع الإلكترونية التي تناولت الموضوع ، أما من حيث مصادر و بيانات الدراسة ، تمثلت أساسا في

البنك الدولي و البنك المركزي الجزائري و الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) و تقارير الصادرة عن الصندوق النقد الدولي و غيرها من المصادر المشار إليها في قائمة المراجع .

- **صعوبات البحث :** من أهم الصعوبات التي واجهتنا دراستنا هذه نذكر :

- نقص المراجع التي تمس صلب الموضوع خصوصا الكتب المتخصصة و صعوبة الوصول إليها.
- التناقض و التضارب في المعلومات و الإحصائيات و الأرقام و النسب المئوية و غيرها ... و هذا ما يؤثر سلبا على الدراسة .

- **هيكل الدراسة :**

بالنظر إلي طبيعة الاشكالية والأهداف المبتغاة ، فقد تم تقسيم البحث إلي فصلين ، بحيث يناقش الفصل الأول الإطار النظري للتنويع الاقتصادي و الاقتصاديات النفطية، و الذي يقسم بدوره الفصل إلى ثلاث مباحث: فخصصنا المبحث الأول لإلمام بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي من خلال تحديد المفهوم، و الأنواع و الآليات و أهداف التنويع الاقتصادي . أما بالنسبة للمبحث الثاني فلقد تطرقنا للماهية الاقتصاديات النفطية و التحديات التي تواجه الدول التي تعتمد على مورد وحيد لتمويل سياساتها التنموية، و بالتالي إبراز أهمية و علاقة التنويع الاقتصادي بالدول النفطية، أما المبحث الثالث خصصناه للدراسات السابقة التي تطرقت لنفس الموضوع، و حاولنا في هذا المبحث إبراز أوجه التشابه و أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة ،أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة التطبيقية تحت عنوان واقع التنويع الاقتصادي في الدول النفطية و الذي شمل ثلاث مباحث: حيث يتم في المبحث الأول استعراض تجارب بعض الدول النفطية في مجال التنويع الاقتصادى ، و المبحث الثاني يخصص لتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية ، أما المبحث الثالث يتضمن النتائج و المناقشة .

الفصل الأول

الاطار النظري للتنويع الاقتصادي

و الاقتصاديات النفطية

تمهيد :

يعد التنويع الاقتصادي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة، وهدفا محوريا تسعي إلي تحقيقه الدول النامية ، فالاعتماد على إيرادات مورد واحد لتمويل السياسات التنموية يعرض مصير الدولة للخطر، خاصة إذا كان هذا المورد ريعي حيث يجعل اقتصادها تابع للعالم الخارجي ، لذلك تتسارع حكومات دول و خاصة منها الدول النفطية إلي تنويع قاعدتها الإنتاجية بما يضمن لها تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار الاقتصادي و السياسي لشعوبها . و نظراً لأهمية الموضوع، فلقد أثار اهتمام العديد من الباحثين الراغبين في إيجاد الحلول الجذرية للاختلالات الهيكلية خاصة في البلدان النفطية. لذلك سوف نحاول في الفصل الأول الإلمام بالجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي و الاقتصاديات النفطية، من خلال تقسيم الفصل إلي ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول المفاهيم الأساسية حول التنويع الاقتصادي ، و المبحث الثاني يتضمن ماهية الاقتصاديات النفطية و المبحث الثالث يتضمن الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع .

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي :

يعد التنويع الاقتصادي من أفضل السياسات التنموية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي و التنمية المستدامة ، باعتبارها سياسة اقتصادية تقوم علي أساس تنويع القاعدة الانتاجية من أجل تنويع مداخيل الموازنة العامة و بالتالي تمكن الاقتصاد من التصدي للصدمات الخارجية .

المطلب الأول : نشأة و مفهوم و النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي و محدداته :

التنويع الاقتصادي سياسة اقتصادية تنموية شاملة تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد من خلال بناء ركائز و دعائم تحقق الاستقرار الاقتصادي ، لذلك سوف نحاول في هذا المطلب التعريف على مضامين سياسة التنويع الاقتصادي .

الفرع الأول : نشأة مفهوم التنويع الاقتصادي :

تعود نشأة مفهوم التنويع الاقتصادي إلى سنوات 1930 ،حيث أجريت الأعمال الأولى من طرف MacLaughlin في فترة الأزمة حيث استخدم درجة تركيز النشاطات الاقتصادية لشرح الخلافات الاقتصادية في البلدان الأمريكية ، حيث بينت هذه الأعمال أن البلدان التي لها تركيز عالي هي الأكثر تضرراً من الأزمة بين الحربين العالميتين و كان هذا العمل في الأصل استراتيجيات التحول الهيكلي لاقتصاديات أمريكا اللاتينية و بلدانها للهروب من الادراج الريعي على أساس الموارد الخام التي انخفضت أسعارها و تسببت في أزمة حادة في معظم هذه البلدان ، و عرفت أعماله تطور سريع في سنوات 1940 و 1950 ، حيث شكلت النموذج المهيمن للتنمية حتي سنوات 1970 ثم تناول مفهوم التنويع في بادئ الأمر وجهة نظر التنمية الاقتصادية ، و اعتبر كمصدر لتطوير مجموعة من الخيارات في إستراتيجية التنمية ، خصوصا استراتيجية إحلال الواردات ، التي تبنتها أغلب البلدان النامية في سنوات 1960 و 1970 ، نجم عن هذه البحوث سلسلة من الأعمال التحليلية لتحديد أدوات قادرة على قياس الجهود المبدولة من أجل التنويع ، كما كانت أعمال – Rosehstein Rodan سنة 1943 وLeohief وسنة 1963 حول استخذام مصفوفات سنة الاندماج و تكثيف التكامل بين القطاعات نقطة انطلاق للتفكير النظري قي تنويع الاقتصاديات النامية .[1]

الفرع الثاني : مفهوم التنويع الاقتصادي :

يقصد بالتنويع الاقتصادي كونه سياسة تنموية تهدف إلي التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و رفع القيمة المضافة ، و تحسين مستوى الدخل ، و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو

[1] ميدون سيساني، "**رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر**"، كتاب أعمال الملتقي الاول ، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، يوم 19 مارس 2021 ، ص 134.

أسواق متنوعة أو جديدة عوض الإعتماد علي سوق أو قطاع أو منتوج واحد ، بمعني آخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلي تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق الخارجية .

أما في شقه المالي ، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر، ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية علي أكثر من أداة استثمار وحيدة ، كالأسهم و السندات و صناديق الاستثمار وحتى النقد و المعادن و السلع الأساسية .[1]

التنويع الاقتصادي هو عملية توسيع القاعدة الاقتصادية و إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية و مالية و خدمية ، يسهم في إيجاد مصادر أخري للدخل بجوار النفط .حيث تشمل القاعدة الانتاجية قطاعات الانتاج العيني كالصناعة و الزراعة ، و القاعدة المالية قطاعات المعارف والاسواق المالية ، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة و التجارة و غيرها .[2]

فصندوق النقد الدولي يعرف التنويع الاقتصادي بأنه: " التحول الي هيكل إنتاجي يكون أكثر تنوعا، ينطوى على إدخال منتجات جديدة أو توسعة جديدة بما في ذلك منتجات ذات جودة أعلى".[3]

و يعرف الاقتصادي أتاران (Attaran) التنويع الاقتصادي على أنه: "توفرعدد كبير و متنوع من الصناعات في دولة معينة ".

و يري الاقتصادي واجنر(John E . Wagner): "أنه كلما ارتفعت درجة التنويع الاقتصادي في اقتصاد بلد ما كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية" .[4]

ويعرف التنويع الاقتصادي وخاصة عندما يرتبط هذا المفهوم بالدول الريعية ، بأنه تخفيض الإعتماد علي قطاع النفط و عائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي ، و صادرات غير نفطية و مصادر إيرادات متنوعة في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتغيير دور القطاع الخاص في التنمية .[1]

---

[1] خيرة مجدوب،"**الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية و سبل استدامته**" ، المركز الديموقراطي العربي، ط:1، برلين – ألمانيا، أوت 2020 ، ص ص 16 ، 17.

[2] صادق هادي،" **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية ، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج،(2000– 2012)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد دولي و تنمية مستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2014، ص 4 .

[3] عبد الحكيم عليلي، "**واقع تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية – دراسة اقتصادية تحليلية و قياسية (1990–2018)**"، مجلة المؤسسة ،المجلد:11، العدد:1، جامعة لونيسي علي، البليدة ،الجزائر، 2022 ، ص 204

[4] عدنان فرحان الجوارين(2020/10/16)، "**مفهوم و دواعي التنويع الاقتصادي**"،متاح على الرابط : https://portal.arid.my:، تم الاطلاع في:2023/03/22، سا:14:22

على صعيد الاقتصاد السياسي عادة ما يشير التنويع إلى الصادرات ، لا سيما بالنسبة لسياسات الحد من الإعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي تكون عرضة لتقلبات الأسعار، أو انخفاض الطالب عليها .[2]

من التعاريف السابقة الذكر يمكن توضيح مفهوم شامل للتنويع الاقتصادي وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): يوضح المفهوم الشامل للتنويع الاقتصادي

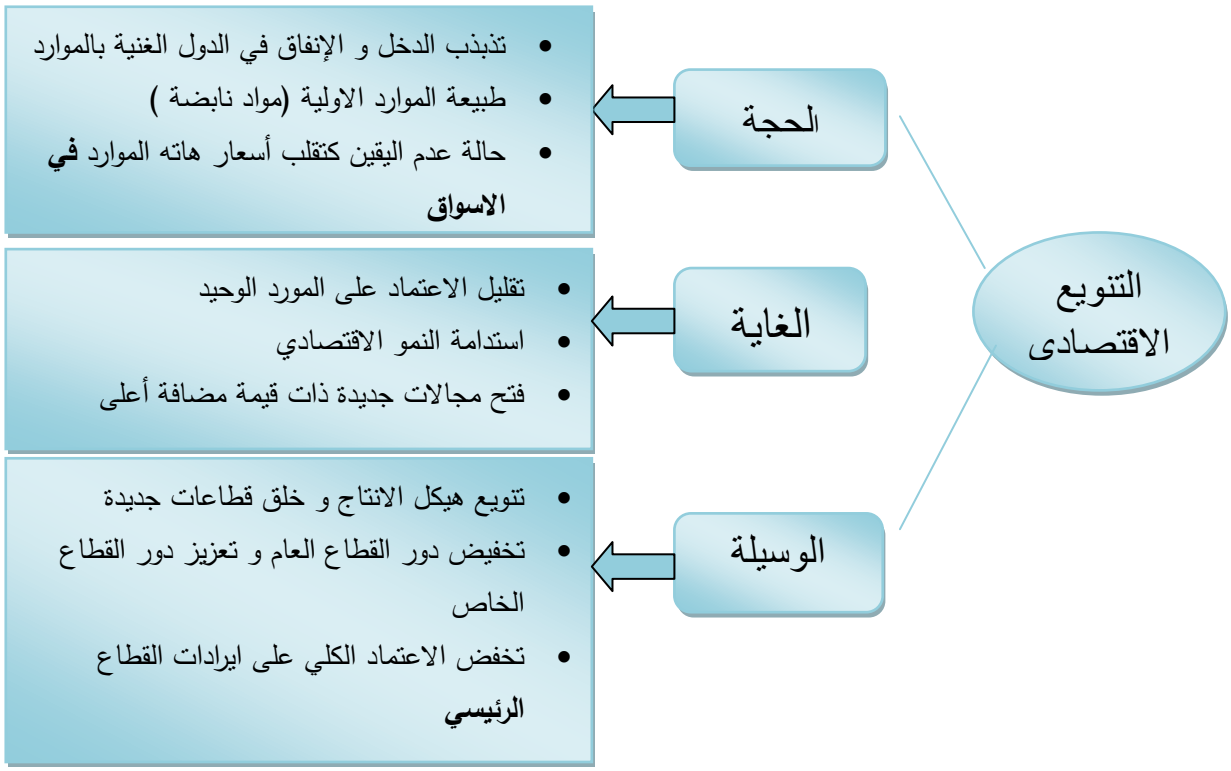

المصدر: نصيرعبد الله ،عبد الحميد حفيظ ، محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية، مجلة التمويل و الاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد: 7،العدد : 2،جامعة العربي التبسي ، تبسة (الجزائر) ،ص 413 .

تقوم سياسات التنويع الاقتصادي في أي دولة على ثلاث ركائز ، و المتمثلة في ما يلي :

[1]سعود غالي صبر،" **شفان جمال حمه سعيد، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية علي النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017)**"، مجلة العربية للإدارة ، المجلد: 41 ،العدد :2، جامعة السليمانية ،العراق ، 202 ، 249

[2] Martin Hvid," **Economic Diversification in GCC Countries : Past Record and Future Trends"** , Kuwait Program on Development ; Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science (LSE); London, 2013,P 4.

1- الحجة : و هي الاسباب التي تدفع الدول إلى تبني سياسات التنويع الاقتصادي و التي غالبا ما تكون ناجمة عن : تذبذب الدخل و الإنفاق في الدول الغنية بالموارد ،أو كون المواد الأولية التي يعتمد عليها الاقتصاد نابضة ، و كذا حالة الشك و عدم اليقين الناجمة عن تقلب أسعار هذه الموارد .

2- الغاية : وهو الأهداف المراد تحقيقيها من التنويع الاقتصادي مثلا : تقليل الاعتماد على مورد واحد و تحقيق نمو اقتصادي مستدام و كذا فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة .

3- الوسيلة: هناك عدة سبل تضمن نجاح سياسات التنويع الاقتصادي من أهمها: تنويع هيكل الإنتاجي و خلق قطاعات جديدة ، تخفيض دور القطاع العام و تعزيز الخاص ، و كذا تخفيض الاعتماد الكلي على القطاع الرئيسي .

الفرع الثالث : نظرة على أهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي :

احتلت مسألة النمو و التنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث و الفكر الاقتصاديين ، وذلك منذ الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين و حتى الوقت الحاضر ، و بالرجوع إلى تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصادات تسعى للنمو و تنويع أنشطتها الاقتصادية على مر الزمن ، و من بين المنظرين الأوائل في هذا الاطار نجد كل من آدم سمبث ، كارل ماركس و جوزيف شومبيتر . فلقد أكد أدم سميث (1776) أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، و الجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد A مثلا لا ينتج سوى المنتجات X و البلد B ينتج سوى المنتج Y،و لكن على العكس ، فزيادة مستويات التخصص ، تعني أيضا التنويع ، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته ، و ليس طبيعة المنتج المهيمن ، و يمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي ، كما أن التخصص بشكل إجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة و المخرجات على أعلى مستوى . و لقد تقسيم العمل إلى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة و المهارات و توفير الوقت ، و المزيد من الإنتاج و التقدم التقني .

أما جوزيف شومبيتر 1912 فقد عرفه على أنه : " اعتبر التنمية الاقتصادية بمثابة تحول الهيكلي لعملية التي يؤدي فيها الابتكار إلى ظهور قطاعات جديدة ، و تقادم بعض القطاعات القديم ، و هي ظاهرة سماها " التدمير الخلاق ".[1]

كما أظهر باسينيتي Pasinetti (1981-1983) أكثر من ذلك بكثير وفقا لأفكار كارل ماركس بالقول : "أن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية مستمرة ، حيث يؤدي النمو بكفاءة

[1] موسى باهي ، كمال روابنية ،" **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** "، المجلة للتنمية الاقتصادية ، المجلد: 3 ، العدد : 5 ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ديسمبر 2016 ،ص138 .

مطلقة إلى البطالة ، و قيود من جانب الطلب ، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار و التنويع باستمرار ". أيضا جان جاكوبس Jane Jacobs (1969) : " مجموعة متنوعة من الأنشطة " و الأفكار و الموارد كمصدر للابداع و إعادة التركيب و الابتكار و النمو ".[1]

و لقد سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص الاستباقي و التكتل الجغرافي للأنشطة و الشركات المرتبطة مع بعضها ، و كمثال على ذلك التجمعات الصناعية الأكثر شهرة مثل وادي السيليكون أو طريق 128، فهي غير متجانسة كما قد يعتقد الكثير ، ففي المستويات الدنيا من التقسيم القطاعي هناك تعقيدات هائلة و متنوعة من الأنشطة و العمليات ذات الصلة يبعضها البعض ، و زيادة عن هذا التخصص الإيقليمي لا يعني بالضرورة الحد من الأنشطة على المستوى الوطني أو العالمي و لكن يمكن أن يعني زيادة لأعداد أكبر في الأنشطة و التفاعلات المعقدة فيما بينها .

كما ركزت اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي و التنويع الاقتصادي، خاصة المدرسة الأمريكية اللاتينية ، من خلال تأكيدها على دور كل من التغيير الهيكلي و التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى البعيد ، فالمقاربات الأولى بينت من جهة كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضاعفة أعلى بينت من جهة كيف يمكن للبلدان النامية التحول من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضاعفة أعلى من لأمثال : روز نشتاين Justin Michael Rosentein عام 2008 ، نيركس Nerex عام 1953 م ،هيرشمان Hirschman عام 1958 م ، و رودان Auguste Rodin عام 1943 م ، و من جهة أخري كيف أن دمج و تكييف البلدان النامية في منظومة الإنتاج العالمي نتج عنه التبعية الهيكلية و التخلف بسبب أنواع معينة من التخصص الإنتاجي و التوزيعي ، فبلدان المحيط الخارجي للاقتصاد العالمي تسهر تلبية الطلب على المواد الأولية في بلدان المراكز ذات الحيوية و التنويع في التنمية ، إذ يبقي التنويع حتما جزءاً لا يتجزأ من عملية التغير الهيكلي في شبكة الإنتاج العالمية و تحديات خطيراً بالنسبة للعالم النامي .[2]

الفرع الرابع : محددات التنويع الاقتصادي :

يلعب التنويع دوراً هاماً في نمو و تطور الاقتصاد. لكنه يبقي مرتبطا و رهبنا بمجموعة من المتغيرات و التي تلعب دوراً مهماً في نسبة نجاحه أو فشله. في هذا الاطار، يسرد تقرير اللجنة

[1] نفس المرجع ،ص138.

[2] سامي فؤاد براك ، "**التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر – دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 –**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تقنيات التحليل الاقتصادي و المالي(نمذجة و استشراف) ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2020 ، ص 17.

الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي على عملية التنويع ، و هي : [1]

- ✓ **العوامل المادية** : كالاستثمار و رأس المال البشري .
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي** : سعر الصرف و التضخم و التوازنات الخارجية .
- ✓ **المتغيرات المؤسسية** : الحوكمة ، و البيئة الاستثمارية و الوضع الأمني .
- ✓ **السياسات العمومية** : المالية و التجارية و الصناعية (من خلال تأثرها علي تعزيز القاعدة الصناعية) .
- ✓ **الوصول إلى الأسواق** : درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات و رأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية) و الحصول علي التمويل .

المطلب الثاني : أنواع وأشكال التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه :

هناك عدة أنواع و أشكال للتنويع الاقتصادي و التي تختلف باختلاف الهدف المراد الوصول إليه ، و يتم الاستعانة بمجموعة من المؤشرات لتقييم نتائج سياسات التنويع الاقتصادي .

الفرع الأول : أنواع التنويع الاقتصادي :

يتضمن التنويع الاقتصادي نوعين من التنويع الذي يسمح للاقتصاد بالاستقرارية أكثر و هما :

- **التنويع الأفقي أو التكامل الأفقي** : يقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة التي قد تكون مترابطة أو غير مترابطة بقطاع النفط .
- **التنويع الرأسي أو العمودي** : يقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج و زيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة .[2]

الفرع الثاني : أشكال التنويع الاقتصادي :

❖ تنويع الهيكلي الانتاجي: ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على إنتاج و تصدير المواد الأولية بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، مما يمكن أن يساعد في الحد من

---

[1] زروق بن موفق،"**إستراتجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة** "، أطروحة دكتوراه ، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر،2019 ، ص 25 .

[2] نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجريو، "**متطلبات و استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الاجازة العالية في الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، العراق، ص 68 .

الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، فالتنويع الانتاجي يعمل علي تسهيل التعبير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلي من التكنولوجيا و المهارات بالتالي التنمية بمعناه الاكثر شمولية .

❖ تنويع الأسواق: إذ أن الاعتماد على سوق واحد أو عدد قليل من الأسواق ينتج عنه انخفاض في الطلب، فمن خلال الوصول إلي أسواق جديدة بمنتجات جديدة يحقق الاقتصاد و فورات تمكن الاقتصاد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، كما يقلل تنويع الأسواق من التعرض للصدمات الخارجية،وعلاوة علي ذلك يدل التصدير إلي أكثر من بلد علي قدرة البلد على المنافسة الدولية .[1]

الفرع الثالث : مؤشرات التنويع الاقتصادي :

يتم الاستعانة بمجموعة من المؤشرات لقياس التنويع الاقتصادى، والتي تختلف باختلاف الغرض من قياس التنويع، حيث نجد مؤشرات نوعية تقيس مدى التنويع الاقتصادى في الدولة، ومؤشرات إحصائية تقيس درجة التنويع الاقتصادى في الدولة .

أولا : المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي :

يمكن الاستناد إلي المؤشرات و المقاييس الآتية لتقويم سياسات التنويع الاقتصادي و تقدمها :[2]

أ – معدل درجة التغير الهيكلى: كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام قطاع الموارد الطبيعية ، مقابل القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي. فضلا عن نمو و/ أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن و يجري التقويم على أساس الظروف الأولية ،وهو يختلف من بلد إلي آخر و من المفيذ أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب القطاع .

ب – درجة عدم استقرار الناتج المحلي وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد ، و يفترد فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن .

ج – تطور إجمالي العمالة بحسب القطاع ، و من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس و يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الاجمالي .

---

[1] علي يوسفات، وآخرون،" **أهمية التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية :تجربة المملكة العربية السعودية**"، مجلة الاقتصاد و إدارة الاعمال، العدد: 5، جامعة أحمد دراية– أدرار ، ديسمبر 2017 ص 19 .

[2] نوري محمد الكصيب،" **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، و لعنة الموارد، و عدم اليقين)** "، المكتب الجامعي الحديث، ط: 1، الاسكندرية ، مصر 2016، ص ص 25 ، 26 .

د – نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات و العناصر المكونة للصادرات من المواد الأولية علي زيادة التنوع الاقتصادي ، علي أن التغيرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار الموارد مثل النفط .

هـ – مقاييس أخري: مثل نسبة إيرادات المورد الطبيعي إلي الإيرادات ،و نسبة مساهمة القطاع الخاص العام إلى الناتج المحلي الإجمالي .و ملكية الأصول بين القطاع الخاص و العام ، و مقاييس الإنتاجية ، و مقاييس تنوع وجهة الصادرات ....الخ .

ثانيا : مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:

يقاس التنويع الاقتصادي بالمؤشرات الاحصائية التالية :

- **مؤشر هيرفندال– هيرشمان (Herfindal – Hirshma)** : من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر(0) و الواحد(1)، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على التنوع الاقتصادي ، و كلما اقترب المؤشر من الواحد دل ذلك علي عدم التنوع الاقتصادي أي التركيز الاقتصادي و يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالي:[1]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}\left(\frac{xi}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث :

H.H مؤشر هيرفدال هيرشمان .

Xi الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i

X الناتج المحلي الاجمالي

N عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات) .

- **مؤشر أوجيف : (The Ogive index) :**

استخدم لأول مرة من قبل Tress في 1938 و يعطي المؤشر بالعلاقة التالية :[2]

[1] أسماء بللعصا، "**دور السياسة الضريبية في تعميق التنويع الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، تخصص: نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018 ، ص 24

[2]KAMAGNA,Serverin Yves ," **Diversification économique en Afrique central :Etats des lieux et enseignement**", Banque des Etats de l'Afrique Centrale, Germany, Munich University Library,2007,.P 15.

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} -\frac{(\mathrm{Si} - 1/\mathrm{N})^2}{1/\mathrm{N}}$$

حيث :

N : هو عدد القطاعات في الاقتصاد

Si: اسهام كل قطاع الى اجمالي اسهام كل القطاعات في الاقتصاد

اذا كان OGV =0 فإن النشاط الاقتصادي موزع على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية ، وهو ما يشيرإلى تنوع كبير في الاقتصاد كلما ارتفعت قيمة OGV فإن ذلك يدل على ضعف تنويع الاقتصاد .

- **مؤشر فلاديمير كوسوف :**

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية :[1]

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \mathbf{ai} \times Bi}{\sqrt{\sum_{i=1} ai^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} Bi^2}}$$

حيث :

Cos: مؤشر فلادمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني ، و على العكس في حال الابتعاد الكبير عن القيمة يذل على نقص تلك التغيرات الهيكلية .

ai : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة الأساس .

Bi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة .

- **مؤشر التنوع (Diversification Index):**

يقيس هذا المؤشر مدى انحراف حصة صادرات السلع الرخيصة لدولة معينة من اجمالي صادراتها ، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية ، و يتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر ، كانت درجة تنويع الصادرات أعلي ، و عندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية و يحسب كما يلي :[2]

---

[1] ياسين بوعبدلي،"**البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات– الطاقات المتجددة بديلا–**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018 ، ص 22 .

[2] حنان سايح ،" **أحمد ضيف ،سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر(واقع و أفاق) من 2001 إلى 2020**"، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد: 7، العدد:2، جامعة البويرة ، الجزائر، 2022، ص ص 86، 87 ,

$$Sj = \frac{\sum_{i=1} |hij - hi|}{2}$$

h_{ij}: يمثل حصة صادرات السلعةi من اجمالي صادرات الدولة j

h_i: تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم .

- **مؤشر التركز (Concentration Index) :**

يقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية ، و تتراوح قيمته بين 0 و 1 ، بحيث ترمز قيمة 1 إلي تركز تام للصادرات الوطنية ، و يحسب هذا المؤشر وفق الآتي :[1]

$$Hj = \frac{\sqrt{\sum (Xi - X)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

X: إجمالي الصادرات السلعة للدولة j

Xi : صادرات السلعة i

المطلب الثالث : عراقيل و آليات التنويع الاقتصادي و أهدافه :

تعترض سياسات التنويع الاقتصادي مجموعة من العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة ، كما أنه توجد العديد من الآليات التي يمكن أن تساهم بشكل كبير على تفكيك و إزاحة هذه العراقيل و تضمن نجاح سياسات التنويع .

الفرع الأول : عراقيل التنويع الاقتصادي :

كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية ، يختلف التنويع عن التخصص ، فاقتصاد متخصص غالبا ما يعمل على مستوى الميزة النسبية للبلد ، و بالتالي إنتاج و التصدير السلع و الخدمات إما يكون من الهبات الطبيعية أو المهارات المتخصصة ، كما أن زيادة سلة السلع و الخدمات التي ينتجها و يصدرها بلد ما لا تعد بالضرورة ضمانا للنجاح الاقتصادي ، كما قد تكون استراتيجية محفوفة بالمخاطر إذا لم تنفذ بشكل صحيح و ممكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الاقتصادية للبلد بدلا من تحسينها . و هناك عدد من الأسباب وراء ذلك ، بما فيها :[2]

[1] أسماء بللعصا، عبد الفتاح دحمان، "**استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** "، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد: 7، العدد:1 ، جامعة أحمد دراية، أدرار،2018 ص 338 .

[2] آمنة بن حدو، "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات الغير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية –** "أطروحة الدكتوراه، تخصص: مالية و إدارة الاعمال ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2019 ص 7 .

- ❖ فقدان السوق لمنتج تقليدي : قد يؤدي إدخال منتج جديد إلى المنافسة الى فقدان السوق لمنج تقليدي ذي قيمة عالية . مما قد يؤدي ذلك إلى انخفاض ايرادات التصدير للبلد . أي احتمال أن المنتج الجديد قد يخفف من قيمة المنتج التقليدي .
- ❖ زيادة المعروض من المنتج الجديد : إذا أدي التنويع الأفقي إلي ارتفاع المعروض من المنتج الجديد ، فإنه سيخفض في السعر بالسوق ليس فقط للمنتج الجديد ، و يمكن حتي أن يشمل سلع و منتجات غيره مما قد يتسبب في إحداث أزمات بالسوق .
- ❖ استثمارات إضافية : يتطلب التنويع الرأسي على وجه الخصوص ، أن يستثمر البلد في البحث و التطوير للقيام بعمليات التصنيع جديدة . و قد لا تكون هناك موارد متاحة لدعم ذلك الاستثمار مما قد يوفر فرصة إنتاج منتجات جديدة دون المستوى الأمثل . أي بمعني إطلاق منتج جديد تحت هذه الشروط يمكن أن يؤدي بسهولة إلى فشل المنتج .
- ❖ الدخول إلى سوق جديدة يمكن أن يكون مكلفا : إن الدخول إلى سوق أجنبية جديدة أمر محفوف بالمخاطر فهي غير مألوفة و قد تتطلب استثماراً في التنمية البشرية و بناء القدرات المؤسسية و البنية التحتية . و ممكن أن يكون هناك قصور آخر هو فشل البلد و فهم السوق الجديدة و كيف التعامل معه .

الفرع الثاني : آليات التنويع الاقتصادي :

تختلف آليات التنويع الاقتصادي من بلد إلى آخر وذلك حسب الظروف الطبيعية وخصائص كل بلد يمكننا أن نحضر أهم هذه آليات كما يلي :

1- **إعادة اعتبار ل "لدولة التنموية"**: إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية،لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات غير مرتفعة لناتج المحلي،وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي،وفي علاقتها باقتصاد الدولي،فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة : تغيرات في تراكيب الإنتاج،هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد الإنتاجية وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية.

2- **تفعيل دور القطاع الخاص** : يلعب القطاع الخاص دوراً لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي ، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح و ضمان الاستمرارية ، ما يجعله في بحث دائم و مستمر على كيفيات و تقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف و أكثر جودة ، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية و الخارجية على حد سواء .

3- **برامج الإصلاح الاقتصادي:** تعد برامج الإصلاح الإقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع اقتصادي، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه برامج–حيث ما تكون الحاجة إليها–سواء على الصعيد المالي،النقدي، التجارة الخارجية كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الإقتصادي.[1]

4- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي ، أصبح من الصعب عملياً أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة بشكل خالص، مما استدعى ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها وتوسيع أسواق منتجاتها و تنويعها، إعادة هيكلة إقتصاداتها بهدف تحسين أدائها ،فالتنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات وبالخصوص في القطاع الزراعي، الأجهزة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات و الاتصال يتطلب اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية بهدف تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر، ذلك أن التركيز على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على قطاع المحروقات دون الاستفادة من فتح القطاعات الحيوية الأخرى ينعكس سلباً على مصادر الدخل الإقتصادي .

5- **الصناعات الصغيرة و المتوسطة :** تشكل الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، مدخلا مهماً من مداخل النمو الاقتصادي و آلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي ، حيث لعبت المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة و لا زالت دوراً حيوياً في عملية التطور الصناعي للدول الصناعية المتقدمة ، و كذلك الدول حديثة التصنيع ، و أصبحت تمثل ركناً أساسياً من أركان اقتصاداتها .

6- **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة :** يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي ، ومن بين هذه الطاقات نذكر الطاقة الكهرومائية، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الحرارية الأرضية، طاقة الكتلة الحيوية.[2]

الفرع الثالث :أهداف التنويع الاقتصادي :

يهدف التنويع إلي تحقيق مجموعة من الأهداف منها :[3]

- رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات .

---

[1] لومايزية عفاف،" **التنويع اقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة**"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ،العدد:62 ، جامعة سوق أهراس ، الجزائر، 2017 ، ص 28.

[2] بالعصا أسماء، **المرجع سبق ذكره** ، ص ص 28. 29 .

[3] خالد هاشم عبد الحميد،"**التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص و التحديات** "، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، المجلد: 19، العدد:1، جامعة حلوان – مصر ، يناير 2018 ص 78 .

- تقليل المخاطرالتي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد .
- تقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد و بالتالي تجنب التأثيرعلى عمليات تمويل التنمية ,
- رفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات علي عدد كبير من السلع والخدمات بدلا من تركز الصادرات في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع و الخدمات .
- زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية و بالتالي زيادة القيمة المضافة ، حيث يسهم التنويع الرأسي في زيادة الروابط الأمامية و الخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلا إنتاجية لقطاعات أخرى .
- يسهم التنويع في توليد فرص عمل جديدة ، و من ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج ، و ما يترتب عليه من ارتفاع القيمة المضافة المتولدة قطاعيا و محليا .
- يسهم التنويع في تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية و تخفيض الدور الحكومي للدولة .
- يسهم التنويع في تعزيز التنمية المستدامة، و ذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة .

تعتبر سياسات التنويع الاقتصادي من أهم السياسات التي تحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي ، باعتبارها سياسة كاملة و شاملة ، تعمل على استغلال الأمثل لموارد الطبيعية و المادية و البشرية و تسخيرها فيما يعزز مكانة الدول في الاقتصاد العالمي،لذا عمدت الدول النفطية (الريعية) تبني هذه سياسات لإنقاذ اقتصاداتها الهشة من الأزمات التي تخلفها الاقتصادات الريعية .

المبحث الثاني : ماهية الاقتصاد النفطي :

إن الاعتماد على الموارد النفطية كمصدر أساسي لتمويل الاقتصاد، يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول النفطية باعتبارها ثروة نابضة خاضعة لمجموعة من العوامل إقتصادية وسياسية يصعب التحكم فيها، لذلك في هذا المبحث سوف نحاول الاحاطة بالمفاهيم الأساسية للاقتصات النفطية .

المطلب الاول : مفهوم و خصائص الاقتصاد النفطي و تحدياته :

احتل الاقتصاد النفطي مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، نظراً لأهمية هذه الثروة بالنسبة للدول المستهلكة التي تعتمد على النفط بشكل كبير لتنشيط اقتصادها ، غير أنه يشكل مصدر قلل لدى الدول النفطية (الدول المصدرة) ،عندما يكون النفط مصدراً لتمويل سياساتها التنموية .

الفرع الأول : مفهوم اقتصاديات النفط :

بالتعريف المبسط هي عبارة عن مجموعة من النظريات الاقتصادية و السياسية المعمقة و المرتبطة بشكل مباشر مع صناعة النفط ، يلعب الاقتصاد النفطي دوراً كبيراً في اقتصاد البلد و نموه ، بشكل خاص البلاد التي تعتمد على صناعة النفط و الغاز بشكل أساسي في اقتصادها ، في حين لا تتأثر كثيراً البلاد ذات التنوع الاقتصادي .[1]

و يعرف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط (والغاز) المملوك كليا (الطاقات الانتاجية و الاحتياطات) للدولة . وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة و الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي،وأن الايرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام الذي يشكل نسبة تزيد على 50% من مجموع الاستثمار الكلي و أكثر من 50 % من الانفاق الحكومي الجاري(الميزانية السنوية الاعتيادية)، و أن قيمة الصادرات النفطية(العملات الاجنبية) تسهم بأكثر من 50 % من مجموع الصادرات . من جانب آخر يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الانتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الاجمالي لدولة ماعندها ينظر إلى الاقتصاد بوصفه اقتصاداً ريعيا .[2]

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد النفطي(الريعي) :

إن التحولات المالية الكبيرة التي شهدتها البلدان النفطية منذ سنة 1973 قد غيرت دور الدولة الطبيعي، وأضفت عليها صفة "الدولة الريعية"، فالبلدان المصدرة للنفط تستفيد من ريوع احتكارية ناتجة عن زيادة صادراتها النفطية، ونتيجة للعلاقة العضوية بين الدولة وشركاتها النفطية، فإن الدولة تصبح الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وبعد تجميع الإيرادات تقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الإنفاق العام، ونتيجة لكون هذه الإيرادات تمثل نسبة معتبرة من الدخل الوطني فإن تخصيصها على مختلف الاستعمالات الممكنة يحدد معالم التنمية المستقبلية.

[1] **اقتصاديات النفط مفهومها و تأثيرها** (2022/12/11) ، على الرابط : https://ar.lpcentre.com ، تم الإطلاع في : 2023/04/11 ، سا: 11:34

[2] صالح ياسر، "**النظام الريعي و بناء الديمقراطية : الثنائية المستحيلة حالة العراق**" ، مؤسسة فريديش إيبرت، بغداد ،العراق نوفمبر ، 2013 ،ص 4 .

كما أن هناك جملة من الخصائص المميزة للاقتصاديات النفطية والريعية عموما يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- الاعتماد شبه التام على الريع الخارجي كمصدر أساسي للدخل.
- ضعف هيكل الإنتاج المحلى ، والذي يتجلي من خلال هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الأخرى، وارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي للدولة.
- انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل، حيث تتحدد هذه العائدات بقوى خارجية ترتبط بالسوق العالمية والطلب على النفط، ومنفصلة عن تكاليف الإنتاج المحلي لهذه السلعة، والتي تعتبر ضئيلة مقارنة بما يتحقق معها من ايرادات.
- سيطرة العقلية الريعية في النظرة إلى عائدات النفط، وأخطر ما فيها هو النظر للعائد كونه ليس أكثر من رزق أو حظ أو صدفة، وليس جزءا من نظام إنتاجي، فالعقلية الريعية ترى في الريع عملا منعزلا يرتبط بالظروف، وليس حلقة في عملية إنتاجية، وما يرتبط بها من جهد ومخاطر.
- العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فالدولة هي التي تعطي وتوفر كل شيء، وبالتالي فإن هذه العلاقة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه الفرد من مال أو خدمات وتوفر مالا .
- توظيف الريع النفطي في كسب الولاء للنخبة الحاكمة، فالمجتمع المدني قد أسقط مطالبته بالدولة، كما أن الدولة نجحت في التخلص من ونتائجها المدنية.
- إن الاقتصاد الريعي يتميز بوجود موارد مالية مهمة خارجية وغير مرتبطة بالإنتاج، تؤدي إلى حدوث سلوكات ريعية غير مشجعة للإنتاج المحلي، وعليه فإن الرهان السياسي والاقتصادي في التحكم في الريع الناتج عن النفط وفي كيفية توزيعه وتوظيفه بكفاءة عالية.

الفرع الثالث : التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الدول النفطية:

- **أسواق لا يمكن التنبؤ بأدائها :** لا يمكن التنبأ بتذبذبات الأسعار العالمية للنفط و الموارد الطبيعية ، مما يؤدي إلي صعوبات كبيرة في تخطيط الموازنات وضمان المحافظة على الخدمات العامة. وتكتسب تقلبات الأسعار أهمية خاصة في حالة البلدان التي تعتمد بالدرجة الأولي علي سلعة واحدة كالنفط أو الغاز . و عادة ما يكون للانخفاضات الكبيرة في أسعار النفط آثار عكسية مباشرة على الاستقرار المالي لهذه البلدان .

[1] صادق الهادي، المرجع سبق ذكره ،،ص ص60-61

- **الفساد و سوء الادارة :** يؤدي الفساد و سوء إدارة عائدات النفط و الغاز إلي انعدام المساواة الاقتصادية بين المستفذين من هذه الثروة و غيرهم من السكان الذين ينبغي أن يستفيذوا أيضاً من عائداتها . و تكون أثار الفساد مدمرة بشكل خاص عندما يشكل النفط و الغاز المصدر الرئيسي للعائدات الوطنية . و يستشري الفساد في العديد من البلدان الغنية بالنفط عادة بسبب الافتقار إلى مؤسسات مستقلة لمكافحة الفساد أو التخفيف من حدته .
- **الآثار الضريبية :** يمكن لعائدات النفط و الغاز أن تلغي الحاجة إلى تحصيل الضرائب من السكان ، وهذا ما قد يجعل المواطنين يجعل المواطنين أقل اهتماما بالأنشطة الحكومية و يجعل الحكومة أقل استجابة لمخاوف مواطنيها .[1]

المطلب الثاني :التأثيرات الاقتصادية للريع :

تتعدد التأيرات التي تفرزها الدولة الريعية على الجانب الاقتصادي، فهناك أولا ما يعرف ب " المرض الهولندي"،وهو ما يعني به الاقتصاديين أن أي بلد تصدر المورد الطبيعي تتدفق عليه عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي،و هو ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى ، و هو ما يترتب عليه إضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية، خاصة الصناعية والزراعية ،على المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلي، حيث يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذه الدولة في السوق الدولية، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح في الكثير من الحالات أرخص من أسعار المنتج المحلي. و قد سميت هذه الظاهرة بالمرض الهولندي ، لأن هذه الخصائص تم رصدها في بداية الأمر في هولندا (1990– 1950) بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والقيام بتصديرها للخارج، وهو ما أدى بعد فترة وجيزة إلى إضعاف سائر القطاعات الانتاجية الأخرى، و هي ظاهرة تم رصدها بعد ذلك في عدد كبير من الدول المصدرة للموارد الطبيعية على رأسها الدول النفطية في سنوات 1977، و كانت الخلاصة نتيجة لأحد الدراسات هي:" وجود ارتباط عكسي ما بين النمو الاقتصادي و مدى وفرة المورد الريعي، وخاصة المعادن و النفط .[2] والشكل التالي يوضح الآثار السلبية التي تخلفها الاقتصاد النفطي .

[1] برنامج الامم المتحدة ،" **النفط و الغاز الطبيعي : أطر دستورية لمنطقة الشرق الوسط و شمال أفريقيا** "، مركز العمليات الانتقائية الدستورية ،2014 ، ص 17

[2] أحلام هواري ، أمين حواس،" **تحارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها و الدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري** "، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول: أزمة النفط: سياسات الاصلاح و التنويع الاقتصادي ، جامعة باجي مختار، عنابة ، يومي 14 – 15 أكتوبر 2017 .

الشكل (1-2) :الآثار السلبية للاقتصادات النفطية :

المصدر: حامد عبد الخميس الجبوري (2020/10/24) ، الآثار السلبية للإقتصادات النفطية – العراق نموذجاً ، متاح على الرابط :http://fcdrs.com ، تم الاطلاع عليه في يوم : 2023/03/17 ، سا : 3:43

تخلف اقتصادات النفطية أثار سلبية خطيرة على الدول النفطية مما يجعل اقتصاداتها متذبذبة و هشة وتابعة للعالم الخارجي ، فيصبح المجتمع يتميز بالخمول و تنتشر البطالة ، و إن هذه التراكمات تؤدي في الأخير إلى انعدام الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدول النفطية .

المطلب الثالث : حتمية وأهميته التنويع الاقتصادي في الدول النفطية :

أصبحت سياسات التنويع الاقتصادى من أولويات الدول النفطية نظراً لقدرة هذه على معالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن الاعتماد على عوائد الموارد النفطية ،لذلك يعتبر التنويع الاقتصادى الحل الأمثل لارجاع التوازنات الاقتصادية لدى الدول النفطية .

الفرع الأول : حتمية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية :

لقد أدركت الدول النامية وخاصة النفطية منها على ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي اقتصادي ناضب بصورة رئيسية باعتباره عماد الموازنة العامة و ركيزة الصادرات و محرك النشاط و النمو الاقتصادي إذ تكتنفه مخاطر جمة ،و من أهم مبررات و أسباب التخلي عن النفط كمورد أساسي نجد :

- إتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب مما يستوجب الاعتماد على مصادر بديلة .

يعتبر استخراج النفط استنزاف لمخزون رأس المال بينما التنويع الاقتصادي يعني إيجاد دخول متدفقة و موارد جديدة و خلق و تجديد رأس المال .

- يعتبر النفط مورد متذبذب الأسعارو الطلب مما يؤدي إلى تقلبات في حصيلة الصادرات النفطية و الايرادات الحكومية و الانفاق العام و من ثم مستوى النمو الاقتصادي .
- عدم استقرار المصادر التمويلية نتيجة تذبذب الايرادات النفطية تؤدي إلى عدم الاستقرار في مستويات الاستثمار و فرص العمل و من ثم صعوبة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات و استقرار المصادر التمويلية .
- إن الحجة الأساسية للتنويع الإقتصادي للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية و تجنب التأثيرات السلبية لتقلبات أسعار هذه الموارد على اقتصادياتها .[1]
- محاربة لعنة الموارد الطبيعية ، حيث إن معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم لاسيما في أمريكا الجنوبية و افريقيا و بلدان الخليج العربي تمثلت بالإخفاق في النمو السريع على الرغم من توافر الموارد الطبيعية في هذه البلدان حيث تسمى هذه الظاهرة (لعنة الموارد الطبيعية) .[2]

الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة الدول النفطية :

تكمن أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية في ما يلي : [3]

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية و المستقبلية ، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص و الستثمار الأجنبي و تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا و اجتماعيا .
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى .
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية و مؤسسات إدارية و بنية أجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة .

---

[1] حميدة أوكيل، "**دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر**–" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،2016، ص 141 .

[2] Mehlum , Halvor , Karl Moene , and Ragnar Torvik , **" Institutions and the resource curse "**,The Economic journal 166.508(2006) :1-20 ..P 1

[3] نجاة بن فريحة ، سليمان نصاح،" **واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية ، عرض تجارب بعض الدول** "،مجلة الاقتصاد الحديث و التنمية المستذامة ، المجلد:3، العدد: 1، جامعة الجيلالي بو نعامة (الجزائر)، ديسمبر 2020 ، ص 139 .

شغل موضوع التنويع الاقتصادي اهتمام العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين سعيا منهم لإيجاد حلول جذرية لإشكالية قلة التنويع و سبل إنجاحها وذلك حسب وجهة نظر كل باحث ، لذا سوف نخصص المبحث التالي للدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع من أجل إبراز أهم ما توصلت إليه هذه الدراسات وصولا إلى نتائج المستخلصة من الدراسة الحالية .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة :

فبما يخص الدراسات السابقة ، فهناك عدة دراسات سواء كانت عربية أو أجنبية عالجت إشكالية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية،غير أنه تم دراسة هذا الموضوع من جوانب مختلفة حسب رؤية كل باحث و حسب الأهداف المراد الوصول إليها .

المطلب الأول : دراسات عربية :

تناول العديد من الباحثين موضوع التنويع الاقتصادي ، سعيا منهم لإيجاد حلول تعالج إشكالية قلة التنويع ، خاصة في الدول النفطية و ذلك لتجاوز الأثار السلبية التي تخلفها اقتصادات أحادية المورد .

1-كريمة جحنين (2020)[1]، نحو سياسات اقتصادية بديلة للتنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة(2000-2018)، هدفت الدراسة لإبراز مكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و مدى تأثر هذا الاخير بالعوامل الخارجية المختلفة ، كما هدفت لإبراز واقع التنويع الاقتصادي في الجزائري و السياسات البديلة لقطاع المحروقات من خلال التعرف علي القطاعات الاقتصادية القائدة للنمو و توجيه الاستثمارات إليها .

وتوصلت الدراسة الي أنه هناك علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج الداخلي و تطورات الاسعار البترول، وإن عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي يرجع لحصيلة قطاع المحروقات و التي تتأثر بتقلبات أسعار المحروقات . لذا يمكن للجزائر تبني سياسات اقتصادية بديلة لتنويع اقتصادها من خلال تطوير القطاعات الاستراتيجية كالسياحة و الفلاحة و الصناعة ، خاصة و أن الجزائر تمتلك كل المقومات التي تمكنها من إنجاح سياساتها التنموية، كما يمكن الإستفادة من تجارب الدول في مجال التنويع الاقتصادي .

[1] كريمة جحنين،" **نحو سياسات اقتصادية بديلة للتنويع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (2000- 2018)**" ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2020 .

2-ابراهيم بلقلة(2015)[1]، سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط علي الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط – مع الاشارة لحالة الجزائر، هدفت الدراسة لإبراز العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و اجمالي الإيرادات العامة في الجزائر و ذلك في ظل الاعتماد علي مورد وحيد لتمويل سياسات التنموية و بلوغ الأهداف المرسومة ، و علي هذا الاساس قام الباحث بقياس تأثير تقلبات أسعار النفط علي الموازنة العامة و تحليل العلاقة بينهما و من تم تفسير نتائج الدراسة قياسية .

و توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة تأثير طردي بين إرتفاع الوحدات النقدية من الدينار الجزائري مقابل كل دولار واحد و رصيد الموازنة العامة في المدى الطويل ، فارتفاع سعر صرف الدولار 1 يؤدي إلى اتجاه رصيد الموازنة العامة نحو الموجب بنسبة 0,22 %و هو ما يتوافق مع المنطق، هذا مع انعدام العلاقة ما بين المتغيرين في المدى القصير، بمعني رصيد الموازنة العامة لا تتأثر بالتغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار الجزائري في المدى القصير ، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير عكسي بين رصيد الميزان التجاري و رصيد الموازنة العامة في المدى الطويل، و هو يتنافى مع المنطق حيث أن الفائض في الميزان التجاري يمكن الدولة تمويل نفقاتها لاسيما المتعلقة بالتجهيز من الخارج ، كما أن إستمرار تحقيق فوائض في الميزان التجاري يرفع من إحتياطي النقد الأجنبي ما يعني إمكانية الرفع من حجم النقد الوطني المتداول و بالتالي تغطية النفقات العمومية و هذا يعني الدفع إلى تحقق توازن في الموازنة العامة .

3-أسماء بللعصا(2018)[2]، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائري، و لقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير تقلبات أسعار النفط على العالم ، مما يفرض على الجزائر الإهتمام أكثر بموضوع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، و لتوضيح أهمية الموضوع تم التطرق في هذه الدراسة إلى بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي

و لقد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن لسياسة الضريبية أن تساهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد الجزائري ، كما خلصت الدراسة إلى أن سياسة الضريبية المتبعة في الجزائر ، كان أداءها متواضعا جداً في تفعيل الإستثمار و تطوير القطاعات خارج المحروقات .

---

[1] ابراهيم بلقلة، "**سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط علي الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط – مع الاشارة لحالة الجزائر**" ،أطروحة دكتوراه ، تخصص: نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015

[2] أسماء بللعصا،"**دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائري**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور الثالث، تخصص: نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية ، أدرار،2018 .

4-نصر حميداتو(2019)[1]،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2000– 2016 لحالتي الجزائر و المملكة العربية السعودية ،هدفت الدراسة إلى تتبع أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع إقتصادات الدول النفطية، و لقد تم إسقاط هذه الدراسة على واقع الاقتصاد الجزائري و اقتصاد المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000– 2016، حيث قامت الدولتين بوضع مخططات التنموية تستهدف من خلالها إنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، و لضمان نجاح هذه المخططات قامت كلتا الدولتين بتعديل القوانين و التشريعات و إعطاء الضمانات و التحفيز من أجل استقطاب الإستثمارات الأجنبية ، ولتحقق من مدي مساهمة الإستثمارات الأجنبية في تنويع اقتصاد كلتا الدولتين، استخدمت الدراسة القياسية نموذج الإنحدار البسيط والمتعدد، وقدرت النماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتم إدراج المتغيرات المستقلة التالية: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر،الناتج المحلي الاجمالي، و مؤشر التنمية .

و توصلت الدراسة إلي أنه هناك أثر سلبي للإستثمار الإجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي في الجزائر، و أثر إيجابي طفيف للإستثمار الأجنبي المباشر في التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، كما أكدت الدراسة على ضرورة توجيه الإستثمار الأجنبي في كلتا الدولتين نحو قطاعات ذات القيمة المضافة ، وضرورة الإستثمار في رأس المال البشري لتوفير الكفاءات القادرة على فهم التكنولوجيا الأجنبية لتحسين مردودية الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

5-ياسين بوعبدلي(2019)[2]، البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – الطاقات المتجددة بديلا–، هدفت الدراسة لإبراز مدى هشاشة الإقتصاد الجزائري و عجزه عن مواجهة الأزمات الخارجية نتيجة تبعيته لقطاع المحروقات ، كما هدفت الدراسة إلى البحث عن الخيارات و الإستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع المحروقات .

و لقد توصلت الدراسة إلى أنه على الدولة الإهتمام أكثر بالقطاعات الإقتصادية الأساسية المتمثلة في القطاع الفلاحي و الصناعي و القطاع السياحي ، و بشكل أخص قطاع الطاقات المتجددة و التي

[1] نصر حميداتو،"**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية** للفترة 2000–2016 لحالتي الجزائر و المملكة العربية السعودية"،أطروحة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2019.

[2] ياسين بوعبدلي،"**البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات– الطاقات المتجددة بديلا–** "أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص: تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2019 .

يمثل البديل الحقيقي أمام الاقتصاد الجزائري ، و باعتبار الجزائر لديها كل المقومات للنهوض بهذه القطاعات و التي تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة .

6 – علي مجالدي(2019)[1]،مخاطر الاقتصاد الريعي علي الامن الانساني للدول– دراسة حالة الجزائر، و تهدف الدراسة لإبراز العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الريعي و الأمن الإنساني في الجزائر حيث يواجه هذا الأخير مجموعة من المخاطر و التحذيات نابعة من التبعية لقطاع المحروقات ، فأي تغيير في أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية ينعكس سلبا علي أوضاع الإقتصاد الكلي، وبالتالي على حياة الأفراد داخل الدولة ، كما أنه يعتبر الفساد السياسي و المالي و بروز العنف الهيكلي ، و التوزيع الغير عادل للثروة من الأسباب التي تعرقل التنمية الاقتصادية .

و توصلت الدراسة أن تعزيز الحكم الراشد و دولة القانون هو المخرج الاساسي من معضلة الاقتصاد الريعي، بالإضافة للاستغلال الكامل للموارد المتوفرة ، كالطاقة الشمسية و الغاز الصخري ، مع الأخذ بعين الإعتبار الأضرار البيئية الناجمة عنه .

7 – يونس حواسي(2022)[2]، **سياسات التنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة قطاعات الصناعات الزراعية الغذائية** ، تهدف الدراسة لإبراز دور السياسات المنتهجة في تنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، كما هدفت الدراسة لإبراز أهمية التحول الهيكلي كمحفز الرئيسي للتنويع الاقتصادي ، حيث قام الباحث بتسليط الضوء على أهم المسارات الإصلاحية التي إنتهجتها الجزائر و البدائل المتاحة خارج قطاع المحروقات ، و لقد إستعان الباحث بمؤشرات التنويع الاقتصادي لقياس مدى فعالية السياسات المنتهجة في الجزائر، حيث إستخذم الباحث مؤشر تركز و تنوع الصادرات و الواردات الخاص بالأونكتاد ، ومؤشر التعقيد الاقتصادي لهيدالغو الذي يوضح تعقيد الاقتصاد و المنتجات على حد السواء.

و لقد توصلت الدراسة إلى أنه سياسات التنويع الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى و ذلك حسب طبيعة الهيكلية لإقتصاد هذه الدول ، كما يمكن لفرع الصناعات الغذائية أن تساهم في رفع من

---

[1] علي مجالدي، "**مخاطر الاقتصاد الريعي علي الأمن الانساني للدول– دراسة حالة الجزائر**–" أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: دراسات امنية دولية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ،2019 ,

[2] يونس حواسي،" **سياسات التنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة قطاعات الصناعات الزراعية الغذائية –**"اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الطور الثالث دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقذي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة أكلي محمد أوحاج ، 2022 .

أداء القطاع الزراعي الغذائي، و إن القيمة المضافة للمنتج الزراعي، تعتبر مكسب كبير للإقتصاد الجزائري بإعتباره محفز قوي يدفع عجلة التنمية الإقتصادية في البلاد .

8-زورق بن مقدم (2019)[1]، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة .تستهدف الدراسة الى التعرف على سياسات التي اتبعتها الدول النامية لتنويع اقتصادها و من ضمنها الجزائر، كما هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على البرنامج النمو الجديد التي تبنته الجزائر للخروج من التبعية لقطاع المحروقات بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات و العقبات التي تواجه الاقتصاد الجزائري و المرتبطة بتقلبات أسعار النفط و أثارها على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية .

و قد خلصت الدراسة إلى أن إستراتيجية التنويع الإقتصادي مرتبطة بالظروف المحيطة بالتنمية و الموارد و إمكانيات المتاحة و كيفية توظيف القطاع الرئيسي لدعم باقي القطاعات الاقتصادية حتى تحقق الأهداف المرجوة منها، كما توصلت الدراسة إلى أنه سبب إخفاق القطاعات الإقتصادية البديلة عن النفط في الجزائر ليس مرتبط بشح الموارد أو إمكانيات بقدر ما هو راجع لسوء استغلال و استخذام هذه الموارد و ضعف السياسات الاقتصادية و فشل الحكومة في وضع سياسات تنموية محكمة .

9-إسماعيل صاري، بوضياف مختار(2019)[2]،سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية و للتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية . هدفت الدراسة لإبراز أهمية سياسة التنويع الاقتصادي و قدرتها على التصدي للصدمات النفطية و ذلك من خلال توليد و زيادة القيمة المضافة و من تم رفع معدلات النمو الاقتصادي، و تم التركيز في هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد مرتبط كليا بعوائد المحروقات ، وحسب الباحث أن التنويع الاقتصادي لا يعتمد فقط على تنويع الإنتاج أو تنويع الصادرات، و أضاف أنه يمكن للإستثمار المستدام في الموارد البشرية و رأس المال الإجتماعي و البنية التحتية ،بالإضافة الى إطار مؤسساتي عصري و مرن .

[1] زورق بن مقدم ،"**استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة** "، أطروحة دكتوراه ، تخصص : دراسات اقتصادية و مالية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، 2019 .

[2] إسماعيل صاري، بوضياف مختار،"**سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية و للتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد:10، العدد :1، جامعة خميس مليانة ،الجزائر، 2019 .

و توصلت الدراسة إلى أن التنويع الإقتصادي يعني تنويع القاعدة الإقتصادية و ذلك لتنويع مصادر دخل المستدام ، كما أن تحدي التنويع الاقتصادي في الجزائر يكمن في تمكين القطاع الخاص من أن يصبح قاطرة للنمو حتى يساهم في المحافظة على النمو الاقتصادي.

10-نجلاء أحمد نجيب الشنيقي الجريو(2022)[1]، متطلبات و استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970 – 2010) ،هدفت الدراسة لإبراز أهمية التنويع الاقتصادي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على النفط في تمويل نفقاتها العامة كليا ، كما تم توضيح في هذه الدراسة متطلبات استراتيجيات التنويع الإقتصاد الليبي لمواجهة خطر التقلب المستمر في أسعار النفط و التي تؤثر بشكل كبير على إستقرار الاقتصاد ، من أجل ضمان تنويع مصادر الدخل و التقليل من الإعتماد على مداخيل النفط ، و لقياس التنوع في الاقتصاد الليبي ، قامت الدراسة بتبني الأسلوب القياسي في تحليل العلاقة بين النمو و التنوع ، و كذلك الاسلوب الوصفي التحليلي لتتبع و تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي .

و توصلت الدراسة إلى أن بالرغم من تأكيد خطط التنموية على مسألة التنوع الاقتصادي و تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، إلا أنها لم تحقق أهداف المنشودة على أرض الواقع ، كما أن الاقتصاد الليبي أقل تنوعاً بين اقتصاديات بلدان المنطقة .

11- سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد(2021)[2]، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017).استهدفت الدراسة لإبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية.،بحيث هذه الإستراتيجيات أصبحت ضرورية بالنسبة للإقتصاد العراقي، كما هدفت الدراسة إلى معرفة درجة التنويع في الاقتصاد العراقي من خلال الإستعانة بالنموذج القياسي لتحليل و إختبار أثر تنويع نشاطات الاقتصادية على النمو في العراق.

و لقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد العراقي يتطلب سياسات غقتصادية فعالة لتنويع قاعدة الإنتاجية و مصادر دخله لتحقيق التنمية المستدامة .

---

[1] نجلاء أحمد نجيب الشنيقي الجريو،"**متطلبات و استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970– 2010)**"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الاجازة العالية الماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، العراق ، 2022 .

[2] سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد،" **أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017)** "، المجلة العربية للإدارة ،المجلد: 41 ،العدد: 2، جامعة السليمانية، العراق، 2021 .

12- طارق سليمان مسعود بغني (2018)[1]، التنويع الاقتصادي وأثره علي النمو في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990– 2014 . تهدف الدراسة إلي تحليل واقع و درجة التنوع في الاقتصاد الليبي، وأثر هذا التنوع علي النمو الاقتصادي، و إستندت الدراسة علي فرضية أن الاقتصاد الليبي إقتصاد تضعف فيه درجة التنويع الاقتصادي و هذا ما إنعكس سلباً علي الاقتصاد الليبي، ولقد استخدمت الدراسة لإختبار فرضيتها المنهج التحليل الكمي و ذلك من خلال تحليل أهم مؤشرات التي تعكس درجة التنوع ، بالإضافة التحليل الاحصائي من خلال معامل هيرشمان لتحديد درجة التنوع الاقتصادي .

و قد خلصت الدراسة أن سبب عدم إستقرار النمو الاقتصادي في ليبيا ناتج عن ضعف درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي والذي ظل مرهونا بالتطورات الجارية في قطاع النفط .

13- بشير هادي عودة الطائي(2021)[2]، دور و أهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط و **آليات القياس دراسة كمية لسنة 2003–2019** ، استهدفت الدراسة لإبراز أهمية سياسة التنويع الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الهيكلية الناتجة عن الإعتماد علي مصدر وحيد لتمويل النشاط الاقتصادي بالإضافة العمل علي تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام و ذلك وفق شروط و آليات إستراتيجية التنويع الاقتصادي . و لقد إستخدم الباحث مؤشر هيرشمان لقياس درجة التنويع الاقتصاد العراقي لفترة 2003– 2019. و توصلت الدراسة إلى أنه هناك تراجع كبير في مؤشرات التنويع الاقتصادي و عدم فعالية البرامج التنموية لفترة التي جرت فيها الدراسة .و لقد خرجت الدراسة بنتائج مفادها ضرورة معالجة الإختلالات الهيكلية و ذلك من أجل وصول إلى الأهداف المرسومة برؤية مستقبلية .

14-ممدوح الخطيب(2011)[3]، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع الغير **نفطي السعودي** ، أراد الباحث إبراز دور التنويع الاقتصادي في القطاع الغير نفطي من خلال رفع من مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي. و من خلال إجراء دراسة قياسية

---

[1] طارق سليمان مسعود بغني،"**التنويع الاقتصادي واثره على النمو في الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1990–2014**"،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، العدد :1، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة الاسماعيلية ، مصر ، 2018 .

[2] بشير هادي عودة الطائي،" **دور و أهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط و آليات القياس دراسة كمية لسنة 2003–2019**"، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 2، جامعة البصرة ، العراق،2021 .

[3] ممدوح الخطيب،" **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع الغير نفطي السعودي**" ،المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد: 18 ،العدد: 2، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، 2011 .

على الاقتصاد السعودي ،. تم التوصل إلى ان الإقتصاد السعودي حقق نمواً محتشم في القاعدة الاقتصادية .

المطلب الثاني : دراسات أجنبية :

1-Abdelkader Amir Lebdiou,(2019)[1], "**Economic Diversification and Development in Resource- dependent Economies: Lessons from Chile and –Malaysia**",

تهدف الدراسة لتوضيح الدور الاساسي الذي تلعبه الدولة لتعزيز التنويع الاقتصادي في البلدان التي تعتمد بشكل كبير علي الموارد الغير المتجددة ، كما عمل الباحث علي توضيح ما يجب أن تقوم هذه البلدان لتنويع اقتصاداتها، من خلال التركيز على دور السياسة الصناعية، كما قام الباحث بإعادة صياغة المناقشات النظرية المتعلقة بالموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية و ذلك بوضع تصنيف للتنويع ،حيث وضع ثلاث أصناف للتنويع الاقتصادي و هي :التنويع المالي و العمودي و التنويع الأفقي ،و قام بعرض بعض التجارب الناجحة في مجال التنويع الاقتصادي مثل تشيلي و ماليزيا .

2-Keun Jung Lung Lee **(2015)** [2] **,The Relationship between FDI , Diversification and Economic Growth in Ntural Resource countries: Case of Kazakhstan.**

و تعرض الباحثون إلى العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و النمو الاقتصادي كعامل من عوامل تنويع إقتصاد كازاخستان.لتحليل التغيرات الهيكلية الاقتصادية مثل الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة إنتقالية و توجهات الموارد الطبيعية، و درس كلا من القطاعات الطبيعية للإنتاج و التصنيع على التنمية الاقتصادية من 1994 إلى 2013 . باستخدام نموذج معدل من نموذج الإنحدار المتعدد الأساسي شمل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، و مؤشر التنمية البشرية، تكون رأس المال

[1] -Abdelkader Amir Lebdiou, "**Economic Diversification and Development in Resource- dependent Economies : Lessons from Chile and –Malaysia**", This dissertatuion is submitted for the degree of doctor,Centre of development Studies University of Cambridge,2019

[2] Keun Jung Lung Lee (2015),**The Relationship between FDI,Diversification and Economic Growth in Ntural Resource countries: Case of Kazakhstan** ,Journal of International Business and Economi, American Reserch Institute for Policy Development, vol:3 ,n°2, Decembre2015

الاجمالي و الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغيرات مفسرة . وجدنا أن هناك علاقة كبيرة بين الناتج المحلي الاجمالي، و الإستثمار الأجنبي المباشر و تكوين رأس المال الإجمالي. و لكن لا يوجد تبعية بين مؤشر التنمية البشرية و الناتج المحلي الاجمالي ، و مع ذلك يظهر الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الصناعة التحويلية و السلع الأساسية نتائج مختلفة لها تأثير أقل على الناتج المحلي الإجمالي .

3 –Coury and Dave(2010)[1],OIL ;Labor Markets ;and Economic Diversification in the GCC :An Empirical Assessment ,

حاولت هذه الدراسة تقييم عملية التنويع الاقتصادي و تحليل ما إذا كانت العائدات النفطية، و اليد العاملة الأجنبية قد ساهمت في التنويع الهيكل الاقتصادي برفع من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالدول مجلس التعاون الخليجي، للفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2005 ،باستخدام المنهج التجريبي،و بإعتماده على بيانات Panel، لقد اعتمد الباحث في دراسته على نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي كمتغير تابع و مجموعة من المتغيرات المستقلة من نموذج نمو "سولو"، و متغيرات أخرى غير مدرجة بهذا النموذج و لكن مرتبطة بالأداء الاقتصادي الكلي وهي (التضخم، الصادرات، و الواردات)، أي التركيز على محددات النمو غير النفطي .

و خلصت الدراسة أن إرتفاع في نسبة الإنفاق الحكومي لم يكن له أي صدى على توليد اقتصاد أكثر تنوعا، أي عدم وجود كفاءة في الطريقة التي خصصت لها دول الخليج على التمويل بفترة الممتدة من سنة1980 إلى سنة 2005 ،و وجود ما يسمى بلعنة الموارد الطبيعية باقتصادات هذه الدول ، كما وجذ أن هذه الدول تتعرض إلى تقلبات في الأوضاع المالية على خلفية أن النفط يتم تداوله بالدولار ، وهناك تأثير سلبي للتخم على معدلات النمو هذه النتيجة يمكن أن ينظر إليها على أنها التكلفة المرتبطة بدول مجلس التعاون الخليجي نتيجة لتثبيت أسعار عملاتها،بالاضافة أن سوق العمل له تأثير ضئيل على نمو الناتج الاجمالي غير النفطي .

4–Allali Zahra,Nebbou Majid(2022), [2] **The économic diversification strategy and ways to succeed with the presention of leading interntionl experiences;**

[1] Coury and Dave, **OIL ,Labor Markets and Economic Diversification in the GCC :An Empirical Assessment,**Topics in Middle Estern and African Economics;vol:12,Loyola University Chicago;USA;2010,

[2] Allali Zahra,Nebbou Majid(2022), **The économic diversification strategy and ways to succeed with the presention of leading interntionl experiences**, Academy Journal for

تهدف الدراسة إلى التعريف بأهمية و أهم المرتكزات الأساسية للتنويع الاقتصادى الذي يعتبر من أفل الإستراتيجيات التي تساعد على توسيع القاعدة الإنتاجية ، و زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الاجمالي، كما حولنا استعراض أهم التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادى، و خلصت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادى أصبح ضرورة في الدول التي تعتمد على عوائد النفط،حيث يعمل على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد و يحقق النمو و الاستقرار،و يجتبه الأثار السلبية للصدمات و المتغيرات الخارجية.

5-Louis S.Hodey,Abena D.Oduro and Bernardin Senadza(2015) [1] **, Export Diversification And Economic Growth In Sud-Saharan Africa**,

هدفت الدراسة لإبراز أهمية التنويع الاقتصادي في دول حنوب إفريقيا و التي تعاني من انخفاض معدلات النمو ، من خلال تنويع صادراتها ، كما أنه هناك علاقة قوية بين التنويع الصادرات و النمو الاقتصادي ، ولقد شملت الدراسة عينة من 42 دولة من دول حنوب إفريقيا ، و توصلت الدراسة إلى أن تنويع الصادرات له تأثير إيجابي و هام على النمو الاقتصادى .

6-Aristoméne Vroudakis et Jean-Claude Berthélemey(1996)[2] **,quelles politiques pour un décollage économique .**

استهذفت الدراسة سياسات الإقلاع الاقتصادي في أربعة محاور،حيث ركز الباحثان في المحور الأول على تطور ظاهرة الانطلاق الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية في الكثير من البلدان لاسيما بلدان جنوب شرق أسيا مما يجعل منها أمراً صعبا غير عادي في النهوض باقتصاداتها، مع وضع شروط كلية رشيدة لتحقيق ذلك، أما المحور الثاني فتناولا فيه العوامل التي ساعدت دول أسيا على تحقيق الانطلاق الاقتصادى و التي كان أهمها الإدخار و الإستثمار و الدور الفعال للنظام المالي و الإنفتاح التجاري و التعليم ، أما المحور الثالث فقد تطرقا فيه إلى السياسات الضرورية لتشجيع انطلاق

Researches in Social Sciences,vol:4 ,n°1, Centre University of Sheuikh houd Ben Moukhtar,Illizi,2022 .

[1] Louis S.Hodey,Abena D.Oduro and Bernardin Senadza, **Export Diversification And Economic Growth In Sud-Saharan Africa**, Journalof African Development,17:67-81,2015.

[2] Aristoméne Vroudakis et Jean-Claude Berthélemey ,**quelles politiques pour un décollage économique** ,Cahiers de politique économique du entre de Développement de L'OCDE,OU DES GOUVERNEMENTSDES PAYS MEMBRES ,n°12,01 ;sept 1996.

الاقتصاديات الفقيرة، كالحاجة إلى إرادة سياسة و الإصلاحات الراديكالية ،و إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فحين تم تخصيص المحور الرابع للعناصر الضرورية لبناء إستراتيجية على المدى الطويل، و هي الحكومةالمستقرة و الرؤية طويلة المدى، والسياسة الليبرالية المستندة على قانون السوق العرض الطلب ، و الأخد بعين الاعتبار حتميات العولمة ، و ضرورية بناء هيكل اقتصادي مؤهل للانطلاق.

المطلب الثالث : مناقشة الدراسات السابقة :

شغل موضوع التنويع الاقتصادي اهتمام العديد من الباحثين و الاقتصاديين الراغبين في إيجاد أساليب و حلول واقعية للدول التي تعاني إقتصاداتها من قلة التنويع ، فاختلفت أراء الباحثين في هذا الموضوع حسب وجهة نظر كل باحث و حسب الهدف الذي يريد الوصول إليه و إثباته :

أوجه التشابه: كل الدراسات السابقة ناقشت الموضوع من خلال طرح مضامين متعلقة بالتنويع الإقتصادي، و من حيث أهدافه و مبرراته و آليات تفعيل هذه الاستراتيجيات ، و أغلب هذه الدراسات تتفق على أن نجاح سياسة التنويع الإقتصادي تعتمد على مدى تنويع القاعدة الإنتاجية و الإهتمام بجميع القطاعات على حد السواء .

أوجه الاختلاف: تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة، كونها دراسة تهدف إلى مقارنة سياسات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية ، وذلك من أجل إثبات أنه بالرغم من وجود تشابه من حيث سياسات التنويع المنتهجة في الدول النفطية (ماليزيا ، الامارات العربية المتحدة و الجزائر)، غير أن النتائج كانت مختلفة و متباينة ، وهذا راجع لسوء تقدير الحكومة و عجزها عن تقييم و قراءة وتحليل الأوضاع الإقتصادية خاصة فيما يخص دولة الجزائر، و بالتالي يمكن القول أن أداء و كفاءة الحكومة يلعب دور كبير في إنجاح سياسات التنويع الاقتصادي، من خلال إتخاذ القرارات السليمة مبنية على دراسات علمية استشرافية ، قادرة على تخطي الصعوبات التي تعرقل مسار التنمية الاقتصادية في الدول النفطية .

خلاصة :

تعرضنا في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الإقتصادي بهدف إبراز أهمية هذا الموضوع في الدول النفطية ، و ذلك من خلال التطرق للقواعد و الأسس الذي تحكم سياسات التنويع الإقتصادي والعراقيل التي تقف حاجزاً أمام هذه السياسات و سبل تجاوزها ،و ذلك باختيار الآليات التي تتناسب مع البيئة الاقتصادية لكل دولة والعوامل المساعدة على نجاحها ، كما أن هذه السياسات تصبح أكثر من ضرورة في الاقتصادات االنفطية (الريعية) ، نظراً للآثار السلبية الناجمة عن الإعتماد على إيرادات الموارد النفطية ، مما يجعل هذه الموارد نقمة على الاقتصاد بدل ما تدفع بعجلة التنمية في هذه البلدان، لذا نجد العديد من الدراسات تناولت هذا الموضوع من خلال رؤية كل باحث و منظوره للموضوع فتعددت الإقتراحات في هذا المجال و لكن الغاية واحدة و هي الخروج من التبعية للموارد النابضة .

و على هذا الأساس سارعت العديد من الدول التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل اقتصاداتها نحو تغيير استراتيجياتها التنموية ، من خلال إتباع حزمة من الإجراءات و السياسات يكون التنويع الإقتصادي الهدف الأساسي فيها .

الفصل الثاني

واقع التنويع الاقتصادي في الدول النفطية

تمهيد:

تواجه الدول أحادية المورد و خاصة منها الدول النفطية ،عقبات و مشاكل خطيرة نتيجة لاعتمادها على الإيرادات النفطية لتمويل الموازين العامة ، مما يجعل سياساتها التنموية رهينة لأسعار النفط و أسواقه المتذبذبة، غبر أن بعض هذه الدول أدركت خطورة الأمر، و استطاعت قطع شوطاً كبيرا نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي، لذلك خصصنا هذا الفصل لدراسة واقع التنويع الاقتصادي في الدول النفطية و ذلك باستعراض تجارب دولية في مجال التنويع الاقتصادى ، و التطرق لأهم السياسات التنموية التي انتهجتها هذه الدول للتخلص من التبعية لقطاع النفطي، و من تم محاولة قراءة وتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي و تقييم النتائج و المقارنة فيما بينها،لاستخلاص الدروس والاستفادة منها، و لقد اخترنا ماليزيا و الامارات العربية المتحدة و الجزائر كعينة للدراسة ، لذا قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث ، بحيث يخصص المبحث الأول لعرض بعض تحارب الدول التفطية في مجال التنويع الاقتصادي،والمبحث الثاني يتضمن تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية و المبحث الثالث مخصص للنتائج و المناقشة .

المبحث الاول: عرض تجارب بعض الدول النفطية في مجال التنويع الاقتصادي :

إن تحقيق التنويع الاقتصادي من الأهداف السامية التي تسعى الدول النفطية الوصول إليها، وفي المقابل يتطلب من حكومات هذه الدول وضع جملة من السياسات و الاستراتيجيات المحكمة و شاملة و بعيدة المدى و ذات رؤية مستقبلية ، لذا نجد سياسات التنويع الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى و حسب خصوصية كل دولة ، و الامكانيات المتاحة أمامها والأهم من ذلك كيفية تسخيرها .

المطلب الاول : تجربة ماليزيا :

تعتبر ماليزيا من بين أهم الدول التي استطاعت تحقيق نجاحات كبرى في مجال التنويع الاقتصادي و ذلك من خلال قدرتها على تشخيص و تحليل اقتصادها و الذي كان مرتبط و إلى حد كبير بمداخيل النفط .

الفرع الاول :المقومات الطبيعية و الاقتصادية الماليزية :

تحتل ماليزيا موقعا استراتيجيا هاما في جنوب شرق أسيا و هي تزخر بمقومات طبيعية و موارد اقتصادية هامة مكنتها من بناء ، اقتصادها ، حيث يشكل احتياطي الغاز الطبيعي النسبة الأكبر، يليها القصدير ، الفحم ، الخشب ، كما ساعدت طبيعة مناخها على جعلها بلدا زراعيا منتجا لعديد المنتجات الزراعية التي شكلت مصدرا هاما و ثروة طبيعية يعتمد عليها الاقتصاد الماليزي .

بداية ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق قارة آسيا ، تتكون من إقليمين منفصلين ، هما شبه الجزيرة الماليزية التي كانت تعرف باسم " غرب ماليزيا ، و إقليم سرواك و صباح أو " شرق ماليزي " و يفصل بين الإقليمين بحر الصين الجنوبي .
تبلغ مساحتها 330 كلم ^{2} و مناخها استوائي دائما الامطار و الحرارة مدار الستة ، و تتمتع بثروات طبيعية من القصدير و النفط و الغاز و الاخشاب و النحاس و البوكسات ، و تتميز
ماليزيا بتعدد أجناسها و أديانها ، غير أن هناك ثلاث فئات عرقية كبيرة ، هي الملايو و الصينيون و الهنود . [1]

الفرع الثاني: مراحل تطور الاقتصاد الماليزي :(السياسات التنموية):

بدأت مسيرة التنمية في ماليزيا غداة الحصول على الاستقلال (1958)، حيث تم اللجوء إلى الإستراتيجية التقليدية و هي الإحلال محل الواردات ، و كانت البداية التركيز على صناعات السلع

[1] منى طواهرية ، عائشة قادة بن عبد الله ،"**التجربة التنموية الماليزية : قراءة في مقومات النجاح و الدروس المستفادة عربيا**" ، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد: 5 ، العدد: 1، المركز الجامعي سي الحواس – بريكة، الجزائر ، جوان 2022 ، ص 1460

الاستهلاكية التي كان معظمها مملوكا لشركات أجنبية ، و سرعان ما تبين قصور إستراتيجية الإحلال محل الواردات كمحور أساسي لعمليات التنمية المتواصلة ، نظراً لضيق السوق المجلية و ضعف حجم الطلب المحلي ، فضلت عمليات التصنيع خلال الستينات محدودية و لم تحقق طفرة كبيرة في حجم العمالة و القيمة المضافة . و يمكن تقسيم التحولات التي لحقت بمسار التنمية في ماليزيا منذ بداية الستينات على النحو التالي :

1- **المرحلة الأولى :** استمرت هذه المرحلة خلال التسعينات و يطلق عليها مرحلة إحلال الواردات ، حيث قامت ماليزيا بإنشاء صناعات تعوضها عن عمليات الاستراد و خاصة بالنسبة لصناعات الأغذية والأجهزة المنزلية والأثاث و المنسوجات و لكن و كم سبق و ان ذكرنا و نظراً لضعف الطلب المحلي و ضيق الأسواق لم تجني دولة ماليزيا من هذه المرحلة الكثير مما استوجب عليها تبني مرحلة ثانية و بخطة مغايرة .[1]

2- المرحلة الثانية:و تغطي هذه المرحلة حقبة السبعينات حيث انتهجت فيها الدولة ما يسمى بالخطة الماليزية الثانية(1971- 1975) و الخطة الماليزية الثالثة (1976- 1980). و قد اتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور الدولة التدخلي، و توسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية . و لقد ساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة . كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع حيث اعتمدت الحكومة آنذاك على تصدير منتجات الصناعية و خاصة الثقيلة منها بالإضافة الى الاجهزة الالكترونية و أجهزة التكييف المنزلي .[2]

3- المرحلة الثالثة: وهي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة (1981- 1985)، وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتيرمحمد، حيث تركزت عمليات التنمية في محورين :

- موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات احلال محل الواردات .
- الصناعة الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام .

و تمثل هذه الفترة فترة " التصنيع الثقيل " مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي قبل الانطلاق إلى آفاق التصدير الجديدة . و نظراً لإنخفاض سعر صرف الريجنت الماليزي في أثناء تلك الفترة، و جزئيا بسبب سياسة سداد الديون المتبعة منذ عام 1987 فإن الدين الخارجي بدأ في التناقص

[1] سفيان عبد العزيز، سمير بن عبد العزيز، "**التنمية الاقتصادية في ماليزيا ، تجربة اسلامية رائدة** "، مجلة البدر، المجلد: 2 ، العدد: 12 ، جامعة بشار ، 2010 ص 166 .

[2] سميرة لطرش، "**نموذج ماليزيا في التنمية – الدروس المستفادة** –" مجلة المعيار، المجلد: 26، العدد : 4 ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية ، قسنطينة ،الجزائر، 2022 ، ص ص 618 ، 619 .

اعتباراً من عام 1988،و بالنسبة للدين العام الداخلي خاصة لتمويل الانفاق الخاص بالتنمية الحكومية نما بسرعة منذ منتصف الثمانينات و ذلك لتعويض النقص في القروض الخارجية الجديدة و عليه استمر العجز في الميزانية .

4– المرحلة الرابعة: استمرت هذه الفترة (1986–2000) بإنجاز ثلاث خطط خماسية مترابطة و هي الخطة الماليزية الخامسة(1986–1990)، الخطة الماليزية السادسة(1991– 1995) ، الخطة الماليزية السابعة (1996– 2000). و هكذا شهدت الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينات و نهاية التسعينات ، تبلور مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي ، من دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية .و اتسمت هذه الفترة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص و تشجيعه و إعطائه المزيد من الحوافز ،على الاستثمار و المشاركة الفعالة في مسيرة التنمية .[1]

5–**المرحلة الخامسة1991–2020:** وتميزت هذه المرحلة باعتماد ماليزيا على استراتيجية الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة الكبيرة " اعتمدت ماليزيا على الصناعات من النفط المكثف لعنصر رأس المال العالي التقنية و المهارة الفنية و ذو القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ، و شهدت المرحلة استثمارات كبيرة في القطاع الصناعي إذ بلغ عدد المشاريع الصناعية بحدود 15 ألف مشروع و حجم الاستثمارات 800 مليار رنجيت ماليزي ، كانت نسبة المشاريع الأجنبية 54 بالمائة و المشاريع المحلية 46 بالمائة .[2]

الفرع الثالث : عوامل نجاح التجربة الماليزية :

هناك مجموعة من العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ساعدت في نجاح التجربة الماليزية في التنمية و أهمها :

1. إيمان القادة السياسيين بالتغيير و الاصلاح ، و توفر الاستقرار السياسي الملائم لتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما أن القرارات تتخذ من ماليزيا دائما عن طريق المفاوضات بين الاحزاب السياسة و الحكومة و ذلك نتيجة توفر الديموقراطية بشكل كبير . و قد ساعدت البيئة السياسية المستقرة على توجيه التمويل نحو التنمية بدل إنفاقه على التسلح ، حيث اهتمت ماليزيا بالإنفاق على المروعات المخصصة للبنية التحتية .
2. الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية من خلال مستوى المعيشة و الظروف الصحية و التعليمية للأفراد .

[1] سميرة لطرش ، **المرجع سبق ذكره** ، ص ص 618 ، 619 .

[2] محمد زيتوني ،" **التجربة التنموية الماليزية** "، مجلة الرائد في الدراسات السياسية ، المجلد:1، العدد: 2، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، جوان 2020 ، ص 60 .

3. وفرت الحكومة دعما قويا للصناعات الاستراتيجية عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث و التطويرواستيعاب التقنية ، إضافة إلى تحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الاستراتيجية لأجل بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي . و استطاعت ماليزيا تحقيق درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية التى شملت الصناعات الاستهلاكية و الوسيطة و الرأسمالية .
4. اعتماد ماليزيا الكبير على الدخل المحلي الاجمالي بنسبة 40 % بين 1970و1993، كما ارتفع الاستثمار المحلي الاجمالي بنسبة 50 % خلال نفس الفترة .[1]
5. توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدل الانفاق على التسلح و أسلحة الدمار الشامل من خلال(نجاحها في إعلان مناطق جنوب شرق اسيا منطقة خالية من السلاح سنة 1995) ، و اهتمامها بالنفقات المخصصة لمشرعات البنية الاساسية .
6. انتهاج استراتيجة الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة .[2]
7. اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة 1970 إلى 1993 ارتفع الادخار المحلي الاجمالي بنسبة 50 بالمائة .[3]
8. التعامل مع الاستثمار الأجنبي بشكل يعود لها بمنافع عديدة و استفادة كبيرة من خلال شروط تحليلية تصب في صالح الاقتصاد الوطني الماليزي .
9. وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي(الصناعات الاستهلاكية – الرأسمالية– الوسيطية) و كان هذا بمثابة نجاح لسياسات التنمية في ماليزيا إذ اعتبر سببا و نتيجة في نفس الوقت .[4]

الفرع الرابع : الدروس المستفادة من التجربة الماليزية :

النجاح الاقتصادي لماليزيا مبني على العديد من نقاط القوة يمكن حصرها في ما يلي :

---

[1] جميلة معلم، "**تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة – دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب** "، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة 1 ،الجزائر ، 2017 ، ص ص 99 ،100 .

[2] مجموعة مؤلفين ، "**فرص و تحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كرونا (كوفيد 19)**"، منشورات مخبر البحوث و الدراسات الاقتصادية ، جامع سوق أهراس ، ص 100 .

[3] محمد صادق اسماعيل ، التجربة الماليزية ، ط : 1 ، العربي للنشر و التوزيع ،القاهرة ،ص 52 .

[4] علي أحمد درج ،" **التجربة الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا**" ،مجلة العلوم الصيرقية و التطبيقية ، المجلد 23 ، العدد: 3 ، جامعة الأنبار، العراق ، 2015 ، ص 1274 .

1 – الاستقرار السياسي و إطار مؤسسي قوي ، بالرغم من وجود بعض التحديات و الصعوبات التي واجهتها ماليزيا في عام 2015 .

2 – اجتذاب للاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا :في ثمانينات القرن الماضي ، بدأت ماليزيا يجذب راس المال الأجنبي من خلال إنشاء منطق للتجارة الحرة ، و تقديم حوافز ضريبية ، و تخفيض القيود الجمركيةوالحواجز غبر الجمركية،وهي تركز اليوم:على الخدمات،صناعة الالكترونيات، صناعة إنتاج المصب من الموارد الدولة الطبيعية (النفط ، زيت النخيل ، المطاط الطبيعي).

3– السيطرة على سياسة الاقتصاد الكلي بشكل جيد و موثوق، و خاصة من حيث العجز العام (3.1 % من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2016) و الذين العام (< 55 %من الناتج المحلي الاجمالي).

4 – قادرة على المنافسة في مجال تكلفة اليد العاملة، و لها مستوى عال من التعليم من السكان الشباب (متوسط العمر 28عاما) .

5 – الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الانتاجية ، حتى و إن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة : أوضحت التجربة المبكرة لماليزيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة و محدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل و الانتاجية. و مع قيام ماليزيا بتغيير منهجيتها ، و رغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة ، تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا .

6 – إنشاء روابط أفقية و رأسية تقوم على التجمعات الصناعية .[1]

و قد تضمنت تجربة ماليزيا في تنويع نشاطها الاقتصادي تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة . و كان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية ، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية . و بينما اعتمد الاقتصاد الماليزي استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة ، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية . و قد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال (أ) اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع التصدير (مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية)، و(ب) التركيز على التنمية البشرية و الرأسمالية عن طريق تدريب

[1] أمينة هناء جابي و آخرون، "**ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية – دراسة حالة ماليزيا** " مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ، المجلد: 2، العدد: 4، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ،ديسمبر 2017 ، ص 315 .

العاملين و تطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية و عدد من صناديق دعم التعليم الاجنبي التي ترعاها الدولة. وفي الوقت نفسه، استهدفت ماليزيا أيضا تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة. و قد أتت هذه العوامل مجتمعة في نهاية المطاف إلى تنويع صادراتها و النهوض بها على مر السنوات .[1]

المطلب الثاني: تجربة الامارات العربية المتحدة:

أثبت الاقتصاد الاماراتي خلال السنوات الماضية معدلات نمو عالية علي مستوي منطقة الخليج و العالم ككل ، و هذا نظرا للخصوصيات التي أصبحت تميز هذا الاقتصاد .

الفرع الاول : التعريف باقتصاد الامارات العربية المتحدة :

هي دولة اتحادية تقع في شرق شبه الجزيرة العربية في جنوب غرب قارة آسيا ، تطل علي الشاطئ الجنوبي للخليج العربي ، لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر و من الغرب حدود برية و بحرية مع المملكة العربية السعودية و من الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان .

تأتي الامارات العربية المتحدة في المرتبة 7 في العالم من حيث إحتياطاتها النفطية و تمتلك واحداً من أكثر الاقتصادات نموا في غرب آسيا ، إن اقتصاد دولة الامارات يحتل المرتبة 22 علي مستوي العالم في أسعار الصرف في السوق، وهي تأتي أكبر دولة في القوة الشرائية للفرد الواحد و علي نسبة عالية نسبيا في مؤشر التنمية البشرية للقارة الآسيوية ، و تحتل المرتبة 40 عالميا، و تصنف دولة الامارات العربية المتحدة علي أنها ذات الدخل المرتفع و التطوير الاقتصادي النامي من خلال صندوق النقد الدولي . و تعد دولة الامارات واحدة من أغني الدول العربية و دخل الفرد فيها مرتفع ، و هي احدي الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها بصفة أساسية علي الموارد البترولية و صناعاتها ، و قد قامت بتحديات هامة لاقتصادها بهدف تقليل اعتمادها علي البترول .[2]

الفرع الثاني : مقومات الاقتصاد الاماراتي :

و من أهم الخصائص الاقتصاد الاماراتي والذي تميز بها إلي غاية 2010 :[3]

---

[1] صندوق النقد الدولي ،" **المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**"، إدارة الشرق الاوسط و آسيا الوسطى ، 2015 ،ص 71 .

[2] **الإمارات العربية المتحدة** ،على ويكيبيديا (الموسوعة الحرة) ،على الربط :https://ar.wikipedia.org ، تاريخ الاطلاع :2023/03/12 ، سا : 13:09

[3] وسيلة سعود ،عباس فرحات ،" **تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع** "، مجلة جديد الاقتصاد ، المجلد : 12 ، العدد : 1 ، جامعة الجزائر 3 ، ديسمبر 2017 ، ص 376 .

1- يتميز اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة بأنه اقتصاد مفتوح و نشيط يعتمد علي تنويع موارده ، و أضحت بيئته ملائمة للاستثمار من كافة الوجهات العالمية .

2- توافر مجتمع آمن و هو مؤسس علي عدة دعائم جعلته يرتقي بدولة الامارات لتحتل مراتب متقدمة بين دول العالم ، و خاصة من الناحية الاقتصادية .

3- اقتصاد قائم علي بنية تحتية متطورة و معرفة مستدامة .

4- تعمل الامارات علي تطوير الموارد و المحافظة علي العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم علي مختلف الاصعدة .

5- تفعيل دور القطاع الخاص و تقديم خدمات تعليمية و صحية عالية الجودة .

6- تمكن الاقتصاد الوطني من الانتقال التدريجي من الاقتصاد القائم علي النفط إلي اقتصاد متنوع تساهم فيه القطاعات غير النفطية بأكثر من ثلثي الناتج المحلي .

7- بلغ الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الامارات عام 2010 ما يقارب التريليون ذرهم مقابل ستة مليارات و 500 مليون درهم خلال عام 1971 ، بزيادة قدرها 150% .

فيما بلغ نصيب الفرد من هذا الناتج 132 ألف درهم خلال عام 2010 مقابل 100 ألف درهم خلال عام 1975.

8- انخفضت نسبة التضخم من 08 %عام 1979 إلي 0.88 %عام 2010 .

9- تماشيا مع سياسة الدولة في تنويع موارد الاقتصاد فقد زادت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي لتصل إلي 70%خلال عام 2010 مقابل 10% خلال عام 1971 .

10- تبوأت دولة الامارات العربية المتحدة خلال عام 2010 المرتبة ال 13 بين أكبر الدول المصدرة حيث بلغ حجم صادراتها حوالي 235 مليار دولار بنسبة 02% من صادرات العالم من السلع الاجمالية ، بينما تبوأت الدولة المرتبة ال 18 بين الدول المستوردة في العالم حيث بلغت قيمة وارداتها 170 مليار دولار من السلع التجارية بنسبة 1.4 %من إجمالي واردات العالم .

الفرع الثالث : مراحل سياسات التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة:

من أجل نمو أكبر وتفادي آثار السلبية لانخفاض أسعار النفط اعتمدت دولة الإمارات على تغيير سياستها الاقتصادية بالتوجه التنويع مصادر الإنتاج و التصدير، فوضعت إستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى مبنية على أسس قوية وأهداف طموحة لبناء مستقبل أكثر اشراقا لمواجهة التحديات تمثلت فيما يلي:

1)-رؤية الإمارات 2021:

تسعى دولة الإمارات كي تكون من أفضل دول العامل بحلول عام 2021 في المجال العلمي والتكنولوجي وتسعى أيضا في تحقيق نقلة اقتصادية متقدمة، ورسم واقع معرفي في جديد يرسخ مكانتها محليا وعلميا وتعتبر رؤية الإمارات 2021 إحدى إستراتيجيات التنوع والطموح ، والعزيمة لكي تكون دولة امارات من أفضل دول العالم بحلول عام 2021 حيث قامت الحكومة بتنفيذها على ثلاث مراحل هي :(استراتيجية الحكومة،مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة): [1]

- ✓ **إستراتيجية الحكومة للفترة 2008 –2010:** تستهدف إستراتيجية الحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في المقام الأول في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، وضمان توفير الرخاء للمواطنين ،وتؤسس هذه استراتيجية كمرحلة جديدة من العمل الحكومي كما تواكب التغيرات اقتصادية، وتركز على إتباع أفضل الممارسات بهدف تحقيق الرخاء من ناحية، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا من ناحية أخرى.
- ✓ **إستراتيجية الحكومة للفترة 2011–2013:**تسعى إستراتيجية دولة الإمارات لأعوام 2013–2011 إلي ضمان أن يتم إنجاز كافة أعمال الحكومة بما يتوافق مع مجموعة من المبادئ التوجيهية للوصول إلي حكومة تركز على المواطن أولا وتكون مسؤولة وفعالة تتسم بالمرونة وإبداع ، وتتطلع إلى المستقبل. وعليه جاءت المبادئ العامة السبعة التي واجهت عمل الحكومة كالآتي: – مجتمع متلاحم ومحافظ على هويته– نظام تعليمي رفيع المستوى– نظام صحي بمعايير عالمية– اقتصاد معرفي تنافسي– مجتمع امن وقضاء عادل –بيئة مستدامة و بنية تحتية متكاملة –مكانة عالمية متميزة .
- ✓ **إستراتيجية الحكومة لفترة 2014 –2016** : وتتلخص أهم توجهات إستراتيجية في تحفيز نمو اقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الإماراتي وذلك عن طريق تحديث القوانين والتشريعات التي تتلاءم مع التغيرات العالمية والمتوقعة و تفعيل عملية صياغة وتنفيذ السياسات المالية والنقدية والتجارية لبلوغ أهداف رؤية 2021.

2)– **رؤية أبو ظبي 2030:** تسعي رؤية أبو ظبي اقتصادية 2030 إلى بناء اقتصاد مستدامة وتضمن تطبيق منهج متوازن التنمية اقتصادية واجتماعية بإشراك كل من قطاع العام والخاص ومن أهم أهدافها ما يلي: [2]

- بناء بيئة أعمال متفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة مع اقتصاد العالمي.
- تبني سياسات مالية منضبطة لديها القدرة على التجارب مع الدورات اقتصادية

[1] نوال بن شيخة ،توفيق بن الشيخ ،" **تجربة الامارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي**" ، مجلة التنمية اقتصادية ،المجلد: 7، العدد: 2 ،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي ،ديسمبر2022، ص 156

[2] نفس المرجع ص 157.

- تأسيس بيئة سوق مالي ونقدي مرنة بمستويات ضخمة يمكن السيطرة عليها .
- تحفيز تطبيق تحسينات ضخمة على كفاءة سوق عمل.
- تطوير بنية تحتية فعالة ومرنة ،قادرة علي دعم النمو اقتصادي المتوقع.
- تمكين أسواق المالية لتصبح الممول الرئيسي القطاعات والمشاريع الاقتصادية .

3)-خطة دبي 2021:

تمحورت خطة دبي لإستراتيجية حول أهداف التالية :[1]

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة صدمات باعتماد على قاعدة متنوعة من نشاطات اقتصادية المرتكزة على تحسين إنتاجية وابتكار.
- تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي،وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمس مراكز عالمية للتجارة والنقل،التمويل والسياحة.
- تحقيق معدلات مرتفعة للاستثمار وبشكل خاص أجنبي مباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفع.

4)- رؤية الشارقة 2021:

وضعت رؤية الشارقة لتوحيد كافة الجهود والبرامج السياحية المستقبلية التالية :

- لتحقيق الأهداف نمو مستدام للاقتصاد الإمارات وتطوير قطاع سياحي جانبا وذلك باتخاذ نهج متعدد أوجه يأخذ بعين اعتبار كافة العوامل ذات الصلة.
- استقطاب 10 ملايين سائح بحلول عام 2021 والتعرف على المحاور الرئيسية لتحقيق هذا الهدف التعاون والشراكة بين الجبهات والمؤسسات المختلفة لتحقيق هدف رؤية.
- استهداف أسواق جديدة وتوسيع حصتها من سوق السياحة والسفر العالمي،حيث يعتبر الصين والهند ودولة الخليج من أهم أسواق التي تسعى إمارات إلى استقطاب وقود سياحة منها تطوير منتج الشارقةالسياحي من بنية تحتية موصلات ومطار ومتاحف ومنشآت فندقية وفق أفضل المعايير العالمية.[2]

الفرع الرابع : سياسات التنويع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة :

يمكن توضيح أهم خطوات التنويع الاقتصادي لدولة الامارات في الاتي :[3]

---

[1] وسيلة بوفنش، "**اقتصاد ما بعد النفط :الامارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي** "،مجلة ميلاف للبحوث ودراسات العدد :5، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ،ميلة ، جوان2017 ، ص221.

[2] نفس المرجع ص221.

[3] أسماء بللعصا ، دحمان بن عبد الفتاح ، المرجع سبق ذكره ص 15,

- انشاء المدن الصناعية ،و متابعة تطورها عن كتب ، و استقطاب الخيرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة علي المنافسة ، بالتزامن مع إنشاء المعاهد الصناعية لإعداد و تدريب اليد العاملة ، و إنشاء مراكز أبحاث متخصصة .
- تبنت الامارات سياسة مالية توسعية ركزت علي ضخ مبالغ كبيرة من الايرادات النفطية في تطوير و ترقية البنية التحتية من اجل خلق فرص للقطاع الخاص و تخفيض كلفة ممارسة الاعمال ،بالإضافة الي بنية تحتية متطورة اسهمت السياسة المالية من خلال الاعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص ، و من ثمة تنويع الاقتصاد .
- انتهاج نظم حديثة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية الاساسية كتطوير شبكات متميزة من المواصلات العامة و العمل علي تطوير خطوط السكك الحديدية ، و تجدر الاشارة الي انه في عام 2000 تم تبني نظام مالي جديد لادارة النفقات العامة يعتمد علي اسلوب الكفاءة في استخذام الموارد بدلا من اسلوب التنمية الشاملة ، و ذلك بهدف ترشيد النفقات و زيادة فاعليتها .
- تستثمر الامارات فوائضها النفطية في تطوير القطاع غير النفطي ، خاصة في مجال الطيران و السياحة الرياضة و الصناعات الخفيفة ،بالإضافة خدمات النقل و تجارة التجزئة ، فعلي سبيل المثال خلال الفترة 2012-2015 ارتفعت نسبة اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي من 11,2 % سنة 2012 ، الي 15,4 % سنة 2015 . و هو ما يثبت نجاح دولة الامارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها .
- وضع مخططات مستقبلية للتنويع كرؤية الامارات 2021 ورؤية ابو ظبي 2030 ، بعد نجاح مشروع دبي 2015 ،بالإضافة الي استراتجية الطاقة 2050 التي تضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات ، و كذا تنويع مصادر الطاقة .

المطلب الثالث : تجربة الجزائر :

لطالما اعتبر التنويع الاقتصادي من الأهداف الاساسية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها و يظهر جلياً ذلك من خلال السياسات والبرامج التنموية التي تبنتها في سبيل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

الفرع الأول : العوامل المساعدة على تحقيق سياسة التنويع الاقتصادى في الجزائري :

هناك عدة عوامل مساعدة على تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر :

1 – الإمكانيات الطبيعية : تمتلك الجزائر على إمكانيات طبيعية تتنوع ما بين أراضي زراعية صالحة للزراعة و السهبية و الصحراوية بنسبة 17% من المساحة الكلية و ثروة مالية بأكثر من 20 مليار متر بالإضافة إلى الثروة المعدنية و الطاقة و كذا الثروة الحيوانية و السمكية التي تؤهل الجزائر للتنويع اقتصادها و زيادة مداخيلها .

2 – الامكانيات السياحية : تتوفر لدى الجزائر إمكانيات سياحية تتمثل أساسا في المناظر الطبيعية و أماكن الراحة و الترفيه ، الجبال ، الانهار و الشواطئ و الغابات و الصحاري ، الينابيع و الحمامات الطبيعية بالإضافة إلى الآثار التاريخية و المعمارية و الدينية و الصناعات التقليدية و أيضا العادات و التقاليد و الفنون الشعبية المختلفة .

3 – البنية التحتية و الإمكانيات البشرية : للجزائر مؤهلات من البنية التحتية تتمثل في محطات توليد القوة الكهربائية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية ، محطات معالجة المياه ، الغاز و النقل العام و المطارات و الموانئ و السكك الحديدية ، و كذا خدمات التعليم ، الصحة و الأمن . أما الإمكانيات البشرية فتعتبر عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية لذلك سعت الجزائر إلى الإهتمام بتكوينها عن طريق رسم استراتيجيات لاستغلال الكفاءات العلمية و المهنية.[1]

الفرع الثاني : خصائص الاقتصاد الجزائري :

يتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة خصائص من بينها :[2]

1- اقتصاد المديونية: يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية، حيث ترتكز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير أزمة المديونية و إدارتها، التي ما تزال تشكل قيداً و تؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة .

2- اقتصاد ريعي :إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي ، حيث يقوم اقتصاد على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية و الغازية ، و هذا على حساب استراتيجية التصنيع الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الايرادات المتحققة في الأسواق الدولية، و من مميزات الاقتصاد الجزائري ، صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام) ، أما ما يعادل 80% فيسيطر عليها القطاع الخاص .

3- اقتصاد تطوت فيه آليات الفساد :إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادى و تحد من كفاءة السياسة الاقتصادية، و تعطل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية ،فقد ازدادت شبكات السوق الموازي و تنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته . إن هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية كما زعزع عنصر الثقة فيها .

---

[1] سهام عيساوي ،و آخرون ، "**سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر**" ،مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية ، المجلد: 1 ، العدد:1 ، جامعة عباس لغرور ، خنشلة ، جوان 2017 ،ص ص 348 ، 349

[2] حسن يدا(2020/11/26)،الاقتصاد الجزائري المشاكل و التحديات ،على الرابط : https://omran.org ، تم الاطلاع في :2012/04/02 ، ساء: 11:12 .

4- الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات : يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الاحادية لهيكل الصادرات ، إذ يعتمد أساسا على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوء الأحوال ب 95% من إجمالي عائدات الصادرات الجزائرية ، و هو الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة و للتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية ، ألا و هو الدولار الأمريكي ، فضلا عن التركيز السلعي فإن الصادرات تمتاز بتركيز جغرافي كبير، إذ يتم التصدير إلى دول معينة خاصة منها الدول الأوروبية ، و الولايات المتحدة و اليابان .

5- القتصاد الجزائري من حيث الواردات : تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها و بضرورتها للحياة البشرية و للالة الأنتاجية . إن هذا ما رفع من نسبة الانفاق على الواردات ، و نمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي ، ذلك أننا نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي ، ففي سنة 2002 بلغت نسبة الواردات من أوروبا 64% و هو ما يدل على أن واردات الجزائر مقيمة في معظمها بالعملة الأوروبية .

الفرع الثالث : سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر :

تبنت الجزائر العديد من السياسات التنويع الاقتصادي في شكل مخططات و برامج الهادفة إلى الإرتقاء بمستوى الإقتصاد الوطني ، و لقد غيرت الجزائر إتجاهاتها التنموية حسب ما تطلبته كل مرحلة ، لذا سوف يتم التركيزفي هذا الجزءعلى السياسات التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 :

1 - برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 – 2004 :

خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، وجه أساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الانتاجية الفلاحية ، تحسين الخدمات العمومية في مجالات كبري مثل الري ، النقل ، الهياكل القاعدية ، تحسين الاطار المعيشي للسكان ، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية ، و قد تزامنت هذه العمليات مع مجموعة من الاجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ، و دعم المؤسسات الانتاجية الوطنية ، و قد انحصرت الأهداف المتوخاة من هذا البرنامج في ثلاث أهداف رئيسية هي :

- تحقيق التوازن الجهوي .
- إنشاء مناصب الشغل ، لاسيما في مجال البناء و الأشغال العمومية .

- مكافحة الفقر و تحسين مستوى المعيشة . [1]

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009 : [2]

جاء هذا البرنامج كامتداد لمواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع إستمرارالصلابة المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، واعتبر هذا البرنامج خطوة غبر مسبوقة في التاريخ الإقتصادى الجزائري و ذلك من حيث قيمته المرتفعة ، ففي سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصاذي للفترة 2005-2009 و يتضمن محورين ، الأول يقوم على بعث برنامج إستثماري رصد له غلاف قذره 55 مليار دولار أي حوالي 4202.7 مليار دينار ، و في هذا الشأن أعطيت الأولوية فيه لتدعيم البنية التحتية و تنشيط القطاعات الإقتصادية و مكافحة البطالة ، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على إستقرار كتلة الأجور و تحسين إدارة الذين العام . و من خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجانب ، منها الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كم ، و إنجاز مليون وحدة سكنية ،و إمداد الأرياف بالكهرباء و الغاز ، و تطوير الزراعة و دعمها ، و تحلية مياه البحر ، ثم طرح برنامج تنمية الهضاب العليا و الجنوب ، و الشيء الملاحظ أنه خلال هذا البرنامج عرف حجم الإستثمار العمومي معدلات نمو جد مرتفعة ، بلغت في متوسطها حوالي 27 % (806.8 مليار دينار عام 2005 إلى 1926 مليار دينار عام 2009) .

3- برنامج الاستثمارات العمومية 2010 – 2014 :

لقد خصص له غلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار ، و قد خصصت في هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 بالمائة و التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي ، التعليم العالي ، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية ، دعم التنمية الريفية ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إنشاء مناطق صناعية ، مواصلة تطوير البنى التحتية ، فك العزلة و التحضير لاستقبال المستثمرين ، تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش ، شرطة ، حماية مدنية ، مدارس و معاهد وطنية ، عدالة ، الجهاز الريبي و الجمارك ، البحث العلمي و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، كما تقرير بناء 11 ميناء .

بعض المشاريع المهمة في هذا البرنامج :

---

[1] صادق هادي ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 139 .

[2] طارق قندور، و آخرون ، "**المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر و البطالة و التضخم** "، مجلة دراسات إنسانية و اجتماعية ، المجلد : 6 ، العدد: 7 ، جامعة وهران ، جانفي 2017 ، ص 195.

- مشروع ميدغاز أنبوب ناقل للغاز يربط الجزائر بإسبانيا – مشروع غالسي تمويل ايطاليا بالغاز .
- مشروع تي أس جي بي الذي سيمون السوق الأوربية بالغاز .
- 75 حقلا بتروليا منها 37 بالجهود الخاصة سونطراك .
- تطوير نشاطات سونطراك، يتعلق الأمر بإنجاز مصنعين ، إنتاج الأمونياك و الأوريا بوهران
- اقتحمت سونطراك مجال تحلية المياه و هي تشرف على شركة الجيريان أنرجي كومباني المكلفة بإنجاز 13 محطة مياه البحر.
- الجهود المبدولة من أجل توصيل الكهرباء و العاز 98 بالمائة ربط بشبكة الكهرباء 41 بالمائة الربط بالغاز .
- مجمع سونلغاز أعلن عن إنشاء أول مصنع للصفائح الشمسية ينطلق نشاطه بحلول 2012
- مشروع ديزرتيك الذي يلوح في الأفق و الذي يعتبر أكبر مشروع لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في العالم .
- عضوية الجزائر بمجلس الامن 2003 .[1]

4- البرنامج الخماسي :2015 – 2019 :

إن الخطة الخماسية التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015 -2019 لزيادة دعم مسيرة النمو و التنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت تشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الاخر بالأخص (الزراعة و المياه ، إعادة تدوير و استرجاع النفيات و الصناعة و السياحة). و خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب 22100 مليار دينار أي 280 مليار دولار ، و يشمل هذا المخطط مجموعة من الحالات ، و على العموم يمكن تلخيصها في:[2]

- اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز ، و التي ستستكمل قبل نهاية 2014 ، و خاصة دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن ، الصحة ، و التعليم و غيرها .
- تنويع الصادرات خارج المحروقات مثل العمل على تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز النتاج الزراعي و إيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة .
- تكييف الحكومة لجهودها في البحث و التنقيب عن النفط ، و تطوير عمليات الإنتاج الحالية ، و ذلك من أجل أن تمن الحكومة موقعا في السوق العالمي و أمنها الطاقوي طويل المدى

[1] ليلى عدة، فطيمة سالمي، "**سياسات التنمية في الجزائر بعد الاستقلال و مخلفاتها الاقتصادية و الاجتماعية**" ،مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد: 1، العدد: 1، جامعة الأغواط ، 2018.، ص 57.

[2] كريمة جحنين ، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018) ، أطروحة مقدمة من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير ، تخصص : الإدارة المالية للمؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2021 ص 93 .

- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة .
- إعداد إطار (تشريعي و تنظيمي) جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات و التسيير الإداري الحديث للبنى التحتية من أجل ضمان استدامة الخدمات و المرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات الجديدة .
- ترقية و دعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة و التكنولوجيا القوية و دعم المؤسسات المصغرة .
- تحديث البنية التحتية للاتصالات و تعزيز استخذام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و تعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة و الخبرة .
- تعهد الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن من النشاطات الانتاجية .
- العمل على إنشاء التكتلات الاقتصادية في البلاد لأجل الإدارة المتكاملة للمناطق الجبلية .

لقد تبنت ماليزيا و الامارات العربية المتحدة و الجزائر جملة من الاصلاحات و التعديلات على مستوى سياساتها الاقتصادية ، و كان الهدف الأساسي منها تنويع القاعدة الانتاجية لتنويع مصادر دخلها ، و إن الحكم على نجاح سياسات التنويع الاقتصادي في هذه الدول يتطلب منا الاستعانة ببعض مؤشرات التنويع الاقتصادي ، وذلك لتقييم و تحليل النتائج المحققة على أرض الواقع .

المبحث الثاني : مؤشرات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية :

إن الحكم على مدي نجاعة سياسات التنويع الاقتصادي في ماليزيا و الامارات العربية المتحدة و الجزائر ، يستلزم الرجوع و تفحص النتائج المحققة لدى هذه الدول ومحاولة تحليلها و استخلاص الدروس منها ، وتعتبر مؤشرات التنويع الاقتصادي من أهم المقاييس التي تساعد على تقييم هذه السياسات ، وذلك من خلال تحليل البيانات الاحصائية و محاولة تفسيرها و من تم مقارنة النتائج المحققة في هذه الدول .

المطلب الاول : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي و معدل نموه في الدول النفطية:

الفرع الاول : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية

سوف نحاول في هذا الجزء التعرف على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي و مقارنتها مع قطاع المحروقات ، و ذلك في كل من ماليزيا و الامارات العربية المتحدة و الجزائر خلال الفترة 2005 -2021 .

أولا : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة ماليزيا خلال الفترة (2005-2021):

الجدول رقم(2-1): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ماليزيا (2005-2021)

(الوحدة: %)

البيانات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	التجارة	الخدمات
2005	8,3	7,1	46,4	204	44,20
2006	8,6	7	46,5	203	43.9
2007	10	5,9	44,6	192	44.5
2008	10	7,1	45,1	177	43.9
2009	9,2	3,9	41	163	48.8
2010	10,1	4,6	40,5	158	48.5
2011	11,5	5,5	39,8	155	47.8
2012	9,8	4,9	40,1	148	49
2013	9,1	4,3	39,9	143	49.9
2014	8,9	3,9	39,9	138	50,1
2015	8,3	1,9	38,4	131	52
2016	8,5	1,5	37,7	127	52,5
2017	8,6	2,1	38,1	133	51,9
2018	7,5	2,7	38,3	130	53
2019	7,2	1,8	37,5	123	54,2
2020	8,2	0,7	36	117	54,8
2021	9.6	1,8	37,38	131	51,6
متوسط الفترة	**9,02**	**3,92**	**40,45**	**151,35**	**49,44**

المصدر: من اعداد الباحثين بناءاً على معطيات البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org

الشكل رقم(2-1): تطورمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة ماليزيا (2005-2021)

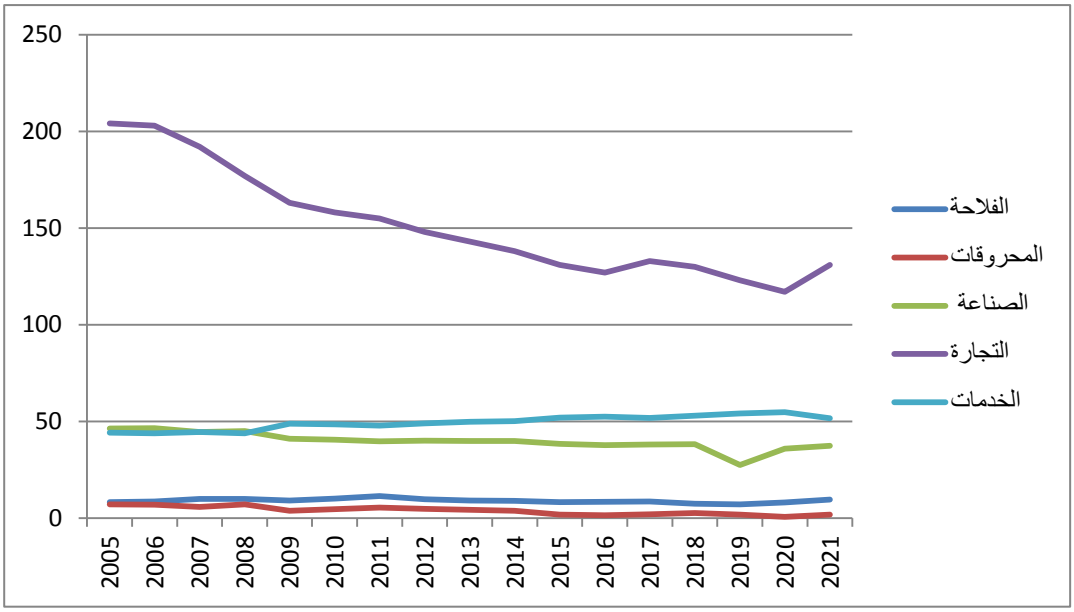

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org

نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه أن القطاع المهيمن في الاقتصاد الماليزي هو قطاع التجارة ، حيث قدر متوسط الفترة لهذا القطاع ب 151,35%، و احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية بمتوسط فترة قدر حوالي 49,44 %، وفي المرتبة الثالثة نجد قطاع الصناعة، حيث بلغ متوسط فترة هذا القطاع 40,45% ، أما في المرتبة الرابعة يأتي قطاع الفلاحة و الذي بلغ متوسط فترة القطاع حوالي9,02 %، وفي المرتبة الأخيرة يأتي قطاع المحروقات والذي يساهم بنسبة ضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي والتي قدر ب 3,92% كمتوسط للفترة ، و هذا يدل على أن الاقتصاد الماليزي خفف اعتماده على قطاع المحروقات بشكل كبير و تم استبدال هذا القطاع بقطاعات أخرى أكثر ديناميكية .

ثانيا:نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2005-2021):

الجدول رقم (2-2): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة(2005-2021): (الوحدة : %)

البيانات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	التجارة	الخدمات
2005	1,4	23,9	55,6	120	43
2006	1,1	25,9	57,9	119	41
2007	1	23,7	54,8	137	44,2
2008	0,8	26,7	58	149	41,2
2009	1	18,4	52	153	46,9
2010	0,8	22,7	52,5	144	46,7
2011	0,7	28,6	58	152	41,3
2012	0,6	27,1	56,6	160	42,8
2013	0,6	26,2	54,2	161	45,2
2014	0,6	22,9	52	164	47,4
2015	0,7	13,1	43,4	169	55,9
2016	0,8	11,1	41	171	58,2
2017	0,8	13,5	42,5	173	56,7
2018	0,7	17,1	46,9	158	52,4
2019	0,7	15,7	44,5	167	54,7
2020	1	10,5	42,2	167	56,9
2021	0,9	15,7	47,5	__	51,6
متوسط الفترة	**0,83**	**19,63**	**50,56**	**154**	**48,59**

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

الشكل رقم(2-2): تطورمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة الامارات العربية المتحدة(2005-2021) :

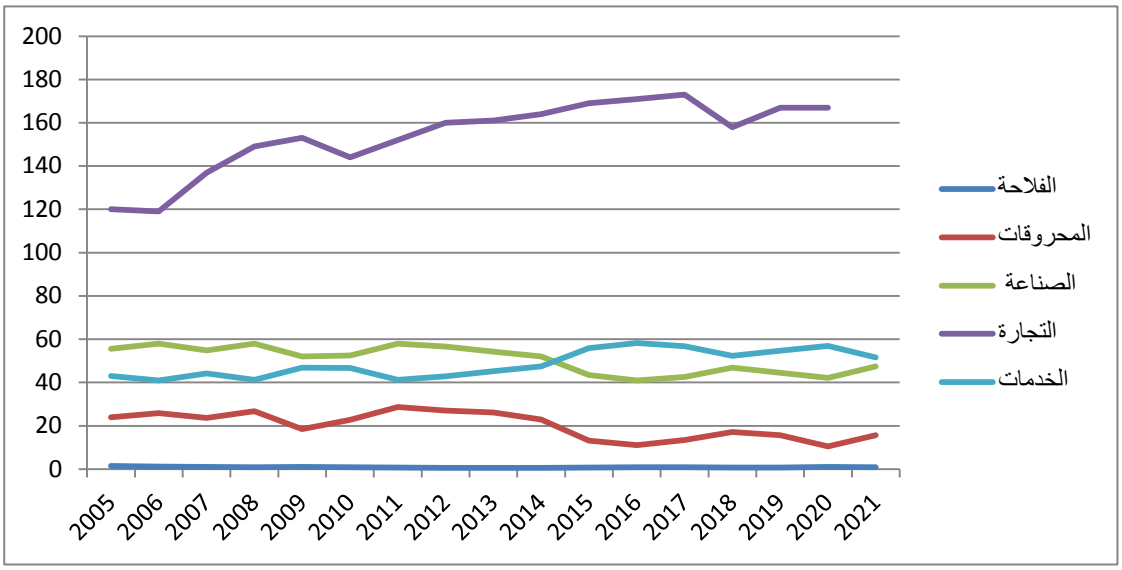

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

نلاحظ من الجدول و الشكل السابق، أن قطاع التجارة يحتل المرتبة الأولى من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في دولة الامارات العربية المتحدة ، وهنا تتشابه مع دولة ماليزيا من حيث الأهمية التي أولتها الدولتين لهذا القطاع ، حيث تساهم التجارة بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي و قدر متوسط فترة القطاع ب 154 % ، وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية ب 50,56 % كمتوسط للفترة ، و في المرتبة الثالثة يأتي قطاع الخدمات ، حيث قدر متوسط فترة هذا القطاع حوالي 48,59 % ، أما قطاع المحروقات جاء في المرتبة الرابعة بمتوسط فترة قدر ب 19,63%، و في المرتبة الأخيرة نجد قطاع الفلاحة و الذي يساهم فقط ب 0,83 % و هي نسبة ضئيلة جداً مقارنة مع القطاعات الأخرى ، كما نلاحظ تراجعت مساهمة قطاع المحروقات تدريجيا لصالح قطاعات أخرى .

ثالثا : نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر:

الجدول رقم (2-3): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر (2005-2021) : (الوحدة :%)

البيانات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	التجارة	الخدمات
2005	8,2	47,4	5,9	21,5	8,9
2006	8	48,4	5,6	21,2	8,4
2007	8	46,3	5,4	21,9	9
2008	7	47,9	5	20,6	10,3
2009	10	33,5	6,2	25,6	12,9
2010	9	37	5,5	23,3	14,1
2011	8,6	38,3	4,9	21,1	17,3
2012	8,8	34,2	4,5	20,4	16,3
2013	9,9	29,8	4,6	23,1	15,3
2014	10,6	27	5	25,1	16,4
2015	11,6	18,8	5,5	27,2	17,4
2016	12,2	17,3	5,6	27,6	17,5
2017	11,9	19,9	5,6	26,2	16,5
2018	12	22,4	5,6	26,2	14,8
2019	12,3	19,5	5,7	27	15,5
2020	14,1	14	6,3	26,2	18,3
2021	13	21,5	5,8	24,4	15,8
متوسط الفترة	**10,30**	**30,77**	**5,45**	**24,03**	**14,39**

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات التالية:

الديوان الوطني لإحصائيات الحسابات الاقتصادية من 2000 – 2011،نشرة رقم 609 ، سبتمبر 2011 .

بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2014، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ديسمبر 2015 ، ص 150.

بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ديسمبر 2019، ص 110.

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ديسمبر 2022، ص 102.

الشكل رقم(2-3): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الجزائر (2005-2021)

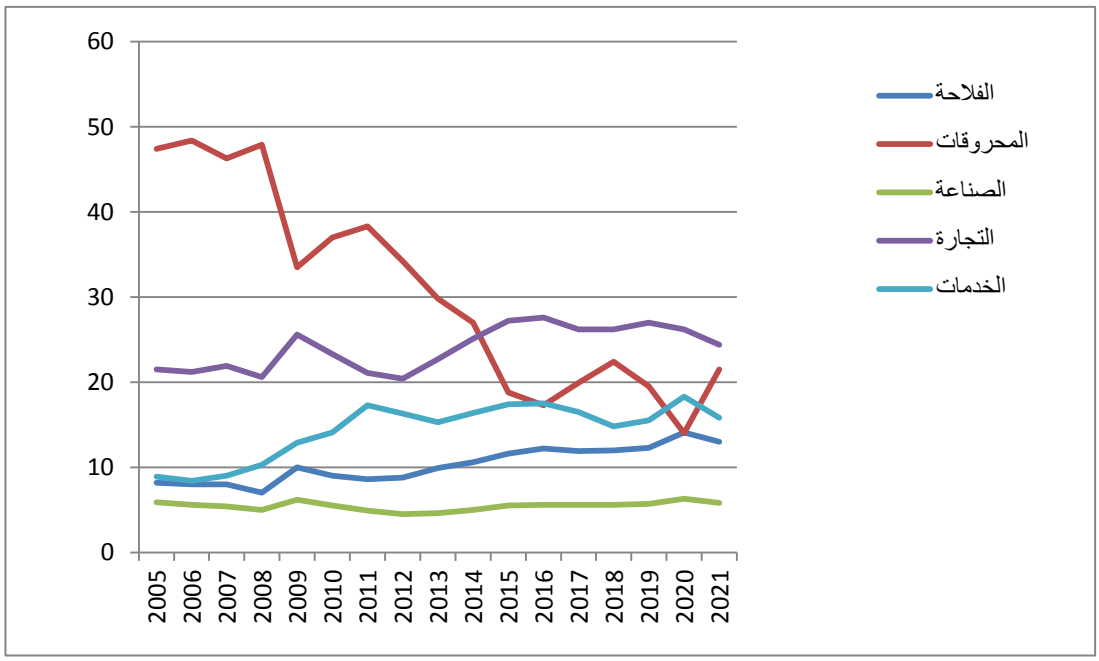

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات :

الديوان الوطني لإحصائيات الحسابات الاقتصادية من 2000 – 2011،نشرة رقم 609 ، سبتمبر 2011 .

بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2014 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ديسمبر 2015 ، ص 150.

بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2018 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ديسمبر 2019 ، ص 110.

بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2021 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ديسمبر 2022 ، ص 102.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات ، و الذي يمثل نسبة كبيرة مقارنة مع القطاعات الأخرى ، حيث بلغ متوسط الفترة حوالي 30,77 % ، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة و الذي بلغ متوسط فترة هذا القطاع حوالي 24,03% ، و في المرتبة الثالثة جاء قطاع الخدمات و الذي يساهم قي الناتج المحلي الإجمالي ب 14,39% كمتوسط للفترة ، ثم قطاع الفلاحة و قطاع الصناعة و اللذان يساهمان بنسب ضعيفة ، حيث بلغ متوسط فترة القطاعين 10,30 % و 5,45% على التوالي ، وبذلك يكون القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري طيلة فترة الدراسة هو قطاع المحروقات .

الفرع الثاني: مقارنة من حيث معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية(2005-2021):

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة أهم مؤشر لقياس مستوى الأداء الاقتصادي لأي دولة عبر الزمن ، حيث يقيس نسبة التغير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة ما بين فترتين زمنيتين لقياس التطور المحقق على مستوى اقتصاد دولة ما خلال فترة محددة .[1]

الجدول رقم (2-4): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية(2005-2021):

(الوحدة : %)

البيانات	ماليزيا	الامارات العربية المتحدة	الجزائر
2005	5,30	4,90	5,90
2006	5,60	9,80	1,70
2007	6,30	3,20	3,40
2008	4,80	3,20	2,40
2009	1,50-	5,20-	1,60
2010	7,40	1,60	3,60
2011	5,30	6,90	2,90
2012	5,50	4,80	3,40
2013	4,70	5,10	2,80
2014	6	4,20	3,80
2015	5,10	6,80	3,70
2016	4,40	5,60	3,20
2017	5,80	0,70	1,30
2018	4,80	1,30	1,20
2019	4,40	1,10	1
2020	5,50-	5-	5,10 -
2021	3,10	3,90	3,50

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

[1] نرمين مجدي ، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الاجمالي** ، سلسلة كتيبات تعريفية ، موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي ، العدد :19 ،صندوق النقد العربي ، 2021 ، ص 15

الشكل رقم (2-4) : تطورمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية (2005-2021)

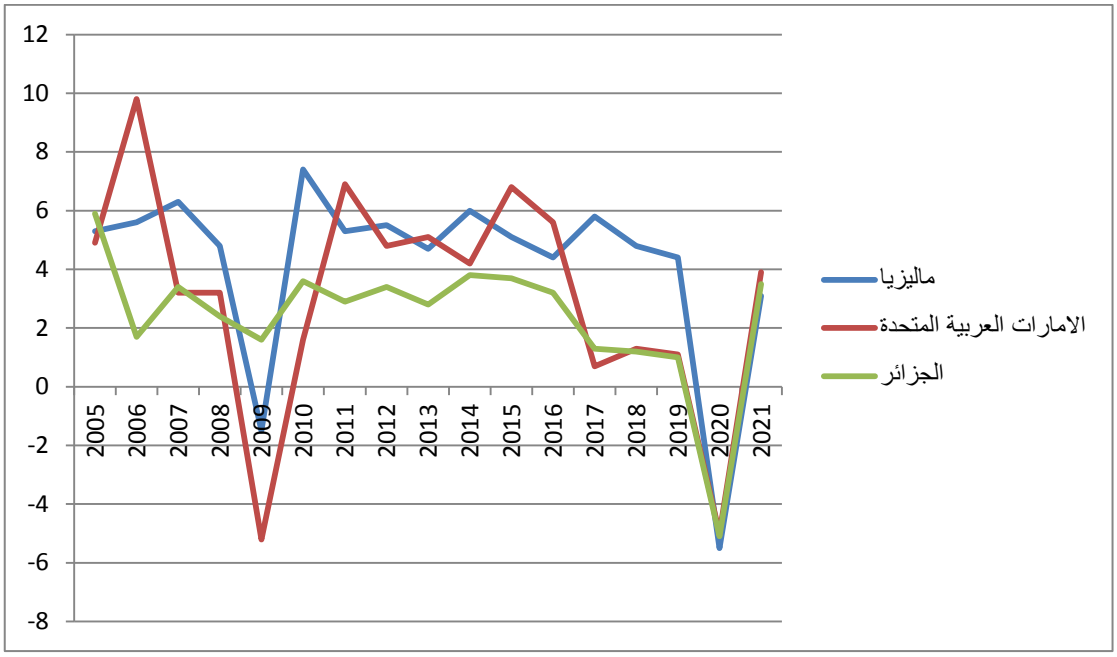

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه أنه هناك تذبذب واضح في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2021) بالنسبة لثلاث الدول، حيث نجد الاقتصاد الماليزي سجل انكماشاً حقيقيا سنة 2009 ، نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية(2008) التي عرفها الاقتصاد العالمي ، حيث انكمش الاقتصاد الماليزي بنحو 1,5%، كما تراجع الناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية المتحدة ، وسجلت هذه السنة نمواً سالباً بنحو 5,2 %، و هذا راجع لارتباط النشاط الاقتصادي للدولتين بالأسواق المالية العالمية ، و أعلى معدل نمو حققته الاقتصاد الماليزي كان سنة 2010 بنحو 7,4 % ، و في الامارات العربية المتحدة حققت أعلى معدل سنة 2006 و الذي بلغ نسبة 9,8 % ، أما بالنسبة للجزائر فبالرغم من تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 1,6 % سنة 2009، غير أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية العالمية وهذا راجع لقلة تعاملاتها المالية بالأسواق المالية العالمية ، وأعلى معدل نمو سجلته الجزائر كان في سنة 2005 حيث بلغ 5,9% بسبب ارتفاع أسعار النفط و الذي انعكس على النشاط الاقتصادي ، كما يوضح لنا الشكل أعلاه تأثر النمو الاقتصادي للدول الثلاثة بجائحة كورونا (كوفيد- 19) سنة 2020، حيث انكمش الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا بنسبة (- 1,5%) ، و سجلت الامارات العربية المتحدة نموا سالباً (-5 %)، و في الجزائر انكمش الناتج المحلي الإجمالي إلي نحو(-5.1%)، وهذا ناجم عن الانعكاسات الخطيرة التي أفرزتها جائحة كرونا نتيجة إجراءات الإغلاق التي اتخذتها الدول للحد من انتشار الوباء مما أدى إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية .

المطلب ثاني: مقارنة من حيث مؤشر حجم الصادرات و حجم الواردات في الدول النفطية :

سنتعرض في هذا الجزء للقيمة المضافة لقطاع الصادرات باعتبار القدرة التصديرية للدولة تعكس التنوع الاقتصادي الذي تحققنه على مستوى القاعدة الإنتاجية ، و هذا يعني تنويع قائمة الصادرات هو في نفس الوقت تخفيض لحجم و قيمة الواردات .

الفرع الأول : مقارنة من حيث مؤشر حجم الصادرات في الدول النفطية(2005-2021):

يعبر حجم الصادرات عن قيمة السلع والخدمات التي تصدرعبر منافذ الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي،و الشكل التالي يوضح تطورحجم الصادرات في ماليزيا والامارات العربية المتحدة و الجزائر.

الجدول رقم (2-5): مؤشر حجم الصادرات للدول النفطية (2005-2021):

(الوحدة :مليار دولار)

البيانات	ماليزيا	الامارات العربية المتحدة	الجزائر
2005	162,05	122,07	48,71
2006	182,52	152,43	57,12
2007	205,49	186,69	63,53
2008	229,66	248,81	82,03
2009	184,90	201,96	48,53
2010	221,69	238,33	61,98
2011	254,02	315,87	77,58
2012	249,35	375,51	77,12
2013	244,49	392,24	69,66
2014	249,47	401,37	65,19
2015	209,29	361,25	38,46
2016	201,16	360,63	33,40
2017	223,42	384,04	38,50
2018	245,97	392,86	45,23
2019	238,38	404,05	39,01
2020	207,80	335,24	25,11
2021	256,76	ــــ	43,34

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

و يمكن توضيح تطور حجم الصادرات للدول النفطية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم(2-5) : تطور حجم الصادرات للدول النفطية خلال الفترة (2005-2021) :

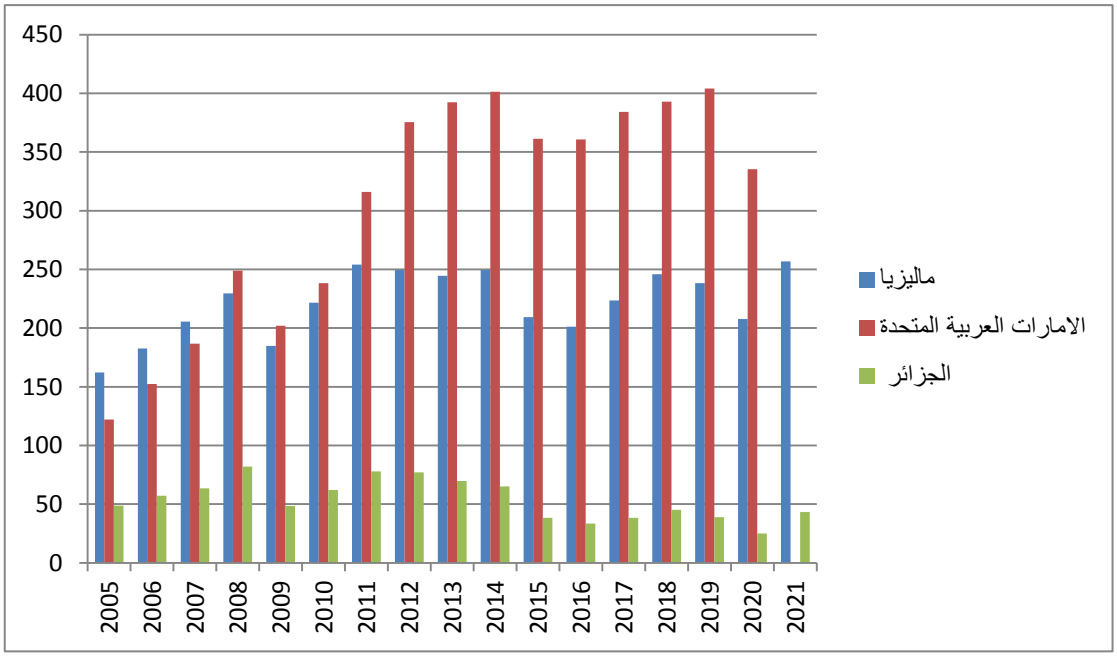

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

نلاحظ من الجدول و الشكل أعلاه و الذي يعكس تطور حجم الصادرات في الدول النفطية خلال الفترة (2005- 2021) ، نجد أن حجم الصادرات في دولة ماليزيا ارتفع من 162,05 مليار دولار سنة 2005 إلى 256,76 مليار دولار سنة 2021 ، كما لاحظنا أن حصيلة الصادرات لهذه الدولة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذب خلال فترة الدراسة ، أما بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة فلقد ارتفع حجم الصادرات بشكل كبير من 122,07 مليار دولار سنة 2005 إلي 404,05 مليار دولار سنة 2019 و انخفضت قيمة الصادرات في السنة الموالية إلى 335,24 مليار دولار، و يرجع سبب ارتفاع حجم الصادرات في هتان الدولتان إلى دور التي قامت به الحكومة لترقية هذا القطاع و نجاحها في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات ، أما بالنسبة للجزائر ، فإن حجم الصادرات بلغ 48,71 مليار دولار ستة 2005 ، وقدر سنة 2021 ب 43,34 مليار دولار، و إن أعلى قيمة حققها الاقتصاد الجزائري في هذا القطاع ، قدرت ب 82,03 مليار دولار و تحققت سنة 2008 ، كما توضح حصيلة صادرات هذه الدول على أنه هناك فرق شاسع بين حصيلة الصادرات في الاقتصاد الماليزي و الاقتصاد الاماراتي و بين حصيلة الصادرات في الاقتصاد الجزائري ، و هذا يدل على اعتماد اقتصاد الجزائر الشبه الكلي على صادرات المحروقات ، و بالتالي تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية ينعكس حتما على حصيلة الصادرات في الجزائر .

الفرع الثاني: مقارنة من حيث مؤشر حجم الواردات في الدول النفطية(2005-2021) :

فكلما كان حجم و أنواع السلع المستوردة كثيراً و متنوع كان ذلك إشارة سيئة تدل على أحادية الاقتصاد و من الضروري التنويع الاقتصاد للحد من الإستراد.[1]ولذلك نجد من ضمن أهداف سياسات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية تخفيض قيمة الواردات،و الجدول التالي يوضح تطورحجم الواردات للفترة 2005 إلى2021 .

الجدول رقم (2-6): مؤشر حجم الواردات للدول النفطية (2005-2021): (الوحدة : مليار دولار)

البيانات	ماليزيا	الامارات العربية المتحدة	الجزائر
2005	130,55	93,86	24,84
2006	147,06	112,93	25,65
2007	167,03	166,13	33,57
2008	178,12	219,71	49,10
2009	143,89	187,14	49,33
2010	181,10	178,61	50,65
2011	207,62	215,97	57,38
2012	215,53	239,75	59,61
2013	216,89	252,51	63,77
2014	218,11	277,89	68,26
2015	186,60	266,28	60,62
2016	181,13	270,44	56,10
2017	201,50	290,78	55,60
2018	221,90	281,54	56,33
2019	210,89	295,60	49,97
2020	186,31	246,89	40,60
2021	230,24	__	43,02

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

[1] الزهراء علالي ، مجيد نبو ،"**استراتيجية التنويع الاقتصادي و سبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة** "، ،مجلة الأكادمية للبحوث في العلوم الاجتماعية ، المجلد:4، العدد:1 ، جامعة العقيد أحمد دراية أدرار،الجزائر جوان 2022، ص 190.

يمكن توضيح تطور حجم الواردات من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم(2-6): تطور حجم الواردات للدول النفطية خلال الفترة (2005-2021) :

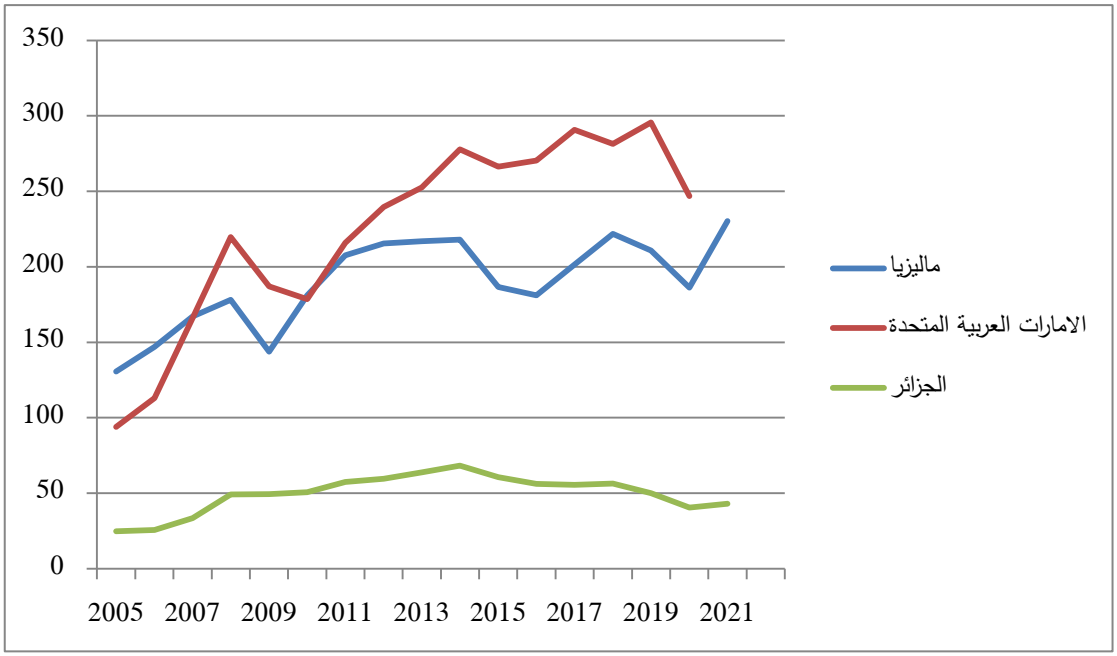

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

نلاحظ من الجدول و الشكل السابق أنه زادت قيمة الواردات في دولة ماليزيا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 ، حيث ارتفعت من 130,55 مليار دولار إلى 178,12 مليار دولار، وانخفضت في السنة التالية إلى 143,89 مليار دولار، ثم ارتفع حجم الواردات بشكل كبير من 2010 إلى 2014 من 181.1 مليار دولار إلى 281.11 مليار دولار، وانخفضت في سنتي 2015 و2016 إلى 186,6 مليار دولار و181,13 مليار دولار على التوالي ، و تخطت 200 مليار دولار في 2017 و 2018 و 2019 ، ثم انخفضت إلي 186,31 مليار دولار سنة 2020 ، و في سنة 2021 بلغ حجم الواردات 230,24 مليار دولار، ولكن إذا قارننا حجم الواردات بحجم الصادرات في دولة ماليزيا ، فنجد أن قيمة الصادرات كانت أكبر من قيمة الواردات طيلة فترة المدروسة ، أما بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، نجد أن منحنى الواردات أخذ شكل تصاعدي من سنة 2005 إلى سنة 2008 ، حيث ارتفعت حجم الواردات من 93,86 مليار دولار إلى 219,71 مليار دولار، ثم انخفض في سنتي 2009 و 2010 إلى 187,14 و 178,61 مليار دولار على التوالي ، ليرجع حجم الواردات يرتفع وبشكل مستمر من سنة 2011 إلى 2014 من 215,97 مليار دولار إلى 277,89 مليار دولار، وانخفضت سنة 2015 إلى 266,28 مليار دولار، و في سنتي 2016 و2017 ارتفعت واردات الامارات العربية المتحدة إلى 270.44 مليار دولار و 290,78 مليار دولار على التوالي،

بينما بقي حجم الواردات منحصراً مابين 281.54 و 246.89 مليار دولار في السنوات الاخيرة ، غبر أنه من الملاحظ أن حجم الواردات كان أقل من حجم الصادرات طيلة الفترة المدروسة و هذا مؤشر جيد بالنسبة للاقتصاد الاماراتي .أما بالنسبة للجزائر فلقد ارتفعت حجم الواردات من 2005 إلى 2014 من 24,84 مليار دولار إلى 68,26 مليار دولار، ثم انخفض تدرجيا من سنة 2015 إلى غاية سنة 2021 من 60,62 مليار دولار إلى 43,02 مليار دولار، و هذا راجع للسياسة التقشفية التي تبنتها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار المحروقات، والتي أدت إلى تخفيض حجم الواردات ، و ما يسجل علي الاقتصاد الجزائري أنه هناك سنوات تجاوزت فيها الواردات حجم الصادرات و هذا يدل على الخلل الموجود على مستوى هيكل الصادرات نتيجة قلة التنويع .

المطلب الثالث : مقارنة من حيث مؤشر تراكم رأس المال و مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر مؤشر تراكم رأس المال و مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المؤشرات التي تشير و تثبت نجاعة الدولة في تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي .

الفرع الأول : مقارنة من حيث مؤشر تراكم رأس المال في الدول النفطية (2005-2021) :

الجدول رقم (2-7) : مؤشر تراكم رأس المال في الدول النفطية (2005-2021):

(الوحدة: مليار دولار) :

البيانات	ماليزيا	الامارات العربية المتحدة	الجزائر
2005	32,15	36,42	32,67
2006	36,94	42,8	35,31
2007	45,31	64,99	46,53
2008	49,53	79,18	63,87
2009	36,07	80,21	64,32
2010	59,64	78,59	66,79
2011	69,09	81,22	76,11
2012	80,96	81,98	81,85
2013	83,85	75,13	91,06
2014	84,44	89,37	97,55
2015	76,62	91,82	84,29
2016	78,31	92,9	81,26
2017	81,52	97,54	82,57
2018	85,74	99,27	82,33
2019	76,86	93,72	76,77
2020	66,45	79,63	60,69
2021	83,07	__	60,87

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

الشكل رقم (2-7) : تطور مؤشر تراكم رأس المال في الدول النفطية(2005-2021) :

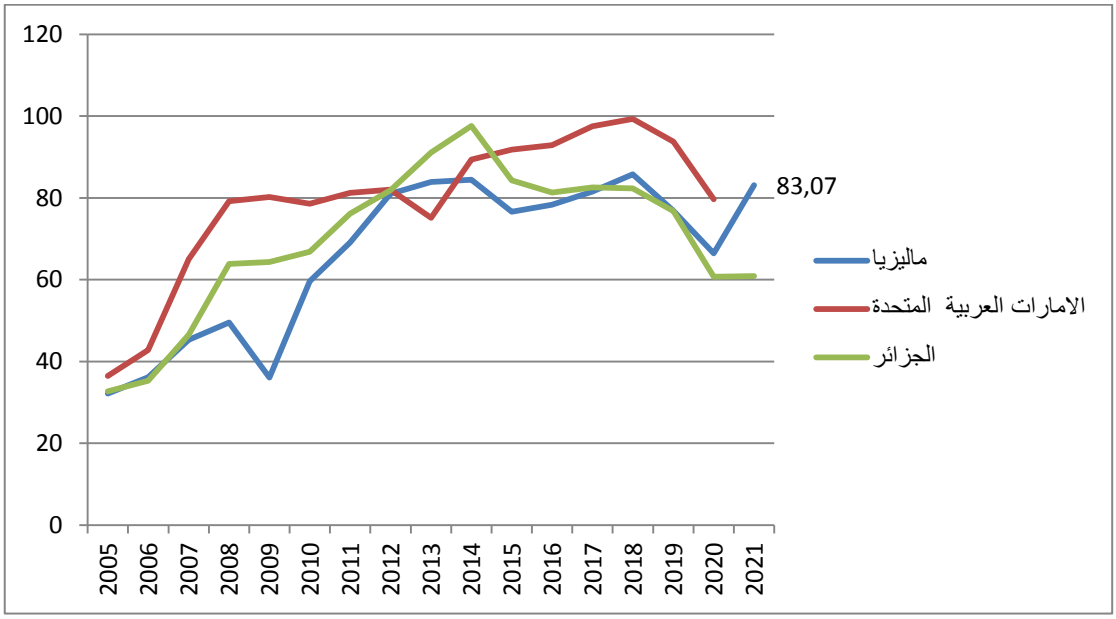

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org

نلاحظ من الجدول و المنحنى أعلاه أن مؤشر تراكم رأس المال بالنسبة لماليزيا من سنة 2005 إلى سنة 2008 متزايد ، فلقد ارتفع المؤشر من 32,15 مليار دولار إلى 49,53 مليار دولار، ثم انخفض سنة 2009 إلى36,07 مليار دولار نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 ، و من سنة 2010 أخذ المنحنى شكل تصاعدي ، حيث ارتفع من 59,64 مليار دولار إلى 84,44 مليار دولار التي حققتها في سنة 2014 ، ثم إنخفض في سنة 2015 إلى 76,62 مليار دولار و يعود سبب انخفاض المؤشر لأزمة 2014 المتعلقة بانخفاض أسعار النفط ، ليرجع يرتفع في السنوات الثلاثة الموالية إلى 78,31 و 81,52 و 87,79 مليار دولار على التوالي، ثم إنخفض سنتي 2019 و 2020 إلى 76,86 و 66,45 مليار دولار نتيجة لتداعيات جائحة كورونا على اقتصاد العالمي، و في سنة 2021 بدأ اقتصاد ماليزيا يتعافى من الأزمة ، حيث بلغ مؤشر تراكم رأس المال 83,07 مليار دولار. أما بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ،أخذ المنحنى شكل متزايد من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 ، حيث ارتفع المؤشر من 36,42 مليار دولار إلى 80,21 مليار دولار، ثم انخفض في سنة 2010 إلى 78,59 مليار دولار و هنا يتشابه مع الاقتصاد الماليزي لتأثره بأزمة 2008 ، ليرجع يرتفع في السنتين التاليتين إلى 81,22 و 81,98 مليار دولار على التوالي ، و في سنة 2013 انخفض مؤشر تراكم رأس المال بشكل طفيف حيث بلغ 75,13 مليار دولار ،ثم أخذ المنحنى يتصاعد من سنة 2014 إلى غاية سنة 2018 ، حيث ارتفع من 89,37 مليار دولار إلى 99,27 مليار دولار ، وانخفض في سنتي 2019 و 2020 إلى 93,72 و 79,63 مليار دولار على التوالي متأثراً بجائحة كورونا .أما بالنسبة للجزائر نجد منحنى مؤشر تراكم رأس المال في تزايد مستمر

من سنة 2005 إلى غاية 2014 ، حيث إرتفع المؤشر من 32,67 مليار دولار إلى 97,55 مليار دولار، ثم إنخفض في سنتي 2015 و 2016 إلى 84,29 مليار دولار و 81,26 مليار دولار على التوالي ، و ارتفع سنة 2017 بشكل طفيف حيث بلغ 82,57 مليار دولار، ثم أخذ المنحنى يتجه نحو الإنخفاض في السنوات الأخيرة ، حيث انخفض إلى 60,87 مليار دولار سنة 2021 .

الفرع الثاني: مقارنة من حيث مؤشر الاستثمارالأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النفطية :

سوف نحاول في هذا الجزء التعرف إلى حجم الإستثمارات الأجنبية الوافدة إلى ماليزيا و الإمارات العربية المتحدة و الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2005إلى 2021 .

الجدول رقم(2-8): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النفطية (2005-2021) :

(الوحدة : مليار دولار):

البيانات	ماليزيا	الامارات العربية المتحدة	الجزائر
2005	3.92	10.90	1.16
2006	7.69	12.81	1.84
2007	9.07	14.19	1.69
2008	7.57	5.06	2.64
2009	0.114664435	1.13	2.75
2010	10.89	8.80	2.30
2011	15.12	7.15	2.57
2012	8,90	9.57	1.50
2013	11.30	9.76	1.69
2014	10.62	11.07	1.50
2015	9.86	8.55	-0.537792921
2016	13.47	9.60	1.64
2017	9.37	10.35	1.23
2018	8.30	10.39	1.47
2019	9.15	17.87	1.38
2020	4.06	19.88	1.14
2021	18.60	20.67	0.869176318

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

الشكل (2-8) : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشرفي الدول النفطية (2005-2021):

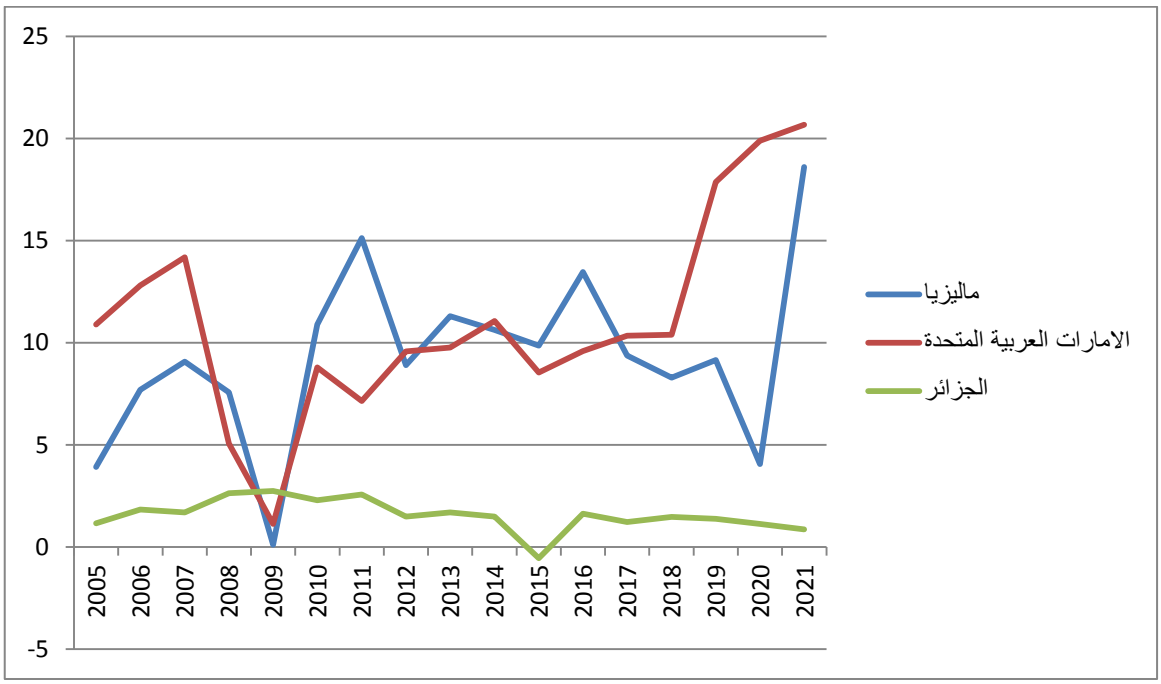

المصدر : من إعداد الباحثين بناءاً على معطيات : البنك الدولي ، على الرابط :

https://data.albankaldawli.org:

يمثل الشكل(2-8) حجم تدفق اللإستثمار الأجنبي المباشر في كل من ماليزيا و الامارات العربية المتحدة و الجزائر خلال الفترة (2005 – 2021) ، حيث نلاحظ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة ماليزيا بلغ 9,07 مليار دولار لعام 2007، بعدما كان 7,69 مليار دولار سنة 2006 و 3,92 مليار دولار سنة 2005، و انخفض في السنتين التاليتين إلى 7,57 مليار دولارسنة 2008 و إلى أقل من المليار سنة 2009 ، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنة 114 مليون دولار، و ذلك نتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بسبب الأزمة المالية 2008 ، غير أنه ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير في سنتي 2010 و 2011 إلى 10,89 و 11,30 مليار دولار على التوالي ، ثم انخفض بشكل طفيف سنة 2015 و التي سجلت 9,86 مليار دولار ، و ارتفع سنة 2016 إلى 13,47 مليار دولار ، لينخفض في السنتين التاليتين إلى 9,37 و 8,30 مليار دولار على التوالي ، و في سنة 2019 ارتفع بشكل طفيف حيث بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنة 9.15 مليار دولار، و انخفضت بشكل كبير سنة 2020 حيث بلغت 4.06 مليار دولار، و أعلى قيمة حققتها ماليزيا من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت سنة 2021 و قدرت ب 18.6 مليار دولار، أما بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة ، فلقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 10,9 مليار دولار إلى 14,19 مليار دولار و ذلك من سنة 2005 إلى سنة 2007 ، و انخفض في سنتي 2008 و 2009 إلى 5,06 مليار

دولار و 1,13 مليار دولار متأثراً بأزمة 2008 ، ثم ارتفع في السنة التالية و التي قدر فيها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ب 8,8 مليار دولار ، و انخفض سنة 2011 إلى 7,15 مليار دولار ، وارتفعت في ثلاث السنوات الموالية من 9,57 مليار دولار و كان ذلك في سنة 2012 إلى 11,07 مليار دولار سنة 2014 ، و في سنة 2015 بلغ حجم الاستثمار الاجنبي 8,55 مليار دولار ، و من سنة 2016 أخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي تتضاعف ، حيث ارتفع من 9,6 مليار دولار إلى 20,67 مليار دولارو ذلك في سنة 2021، أما بالنسبة للجزائر، فلم تستطيع تحقيق الكثير في هذا المجال، حيث تراوحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طيلة فترة الدراسة ما بين 0.537 –مليار دولار و التي سجلت سنة 2015 و التي ارتبطت نتائج هذه السنة بتداعيات أزمة 2014 ، و بين 2.75 مليار دولار و التي سجلت سنة 2009 و بشكل مخالف للتوقعات لأنها أعقبت الازمة المالية العالمية ، أما بالنسبة للسنة الأخيرة فلقد قدر حجم الإستثمار الأجنبي المباشر 0.86 مليار دولار و يرجع سبب تخلف القطاع إلى القوانين الغير محفزة و التي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب و تفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع .

المبحث الثالث : نتائج و مناقشة :

سوف نحاول في هذا المبحث الوقوف على أهم النتائج الذي حققتها كل من ماليزيا و الامارات العربية المتحدة و الجزائر على مستوى اقتصاداتها من خلال انتهاجها استراتيجة التنويع الاقتصادي .

المطلب الأول: تحليل النتائج :

- من خلال معالجتنا لنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للدول النفطية ، و التي ركزنا فيها على ثلاث دول و هي : ماليزيا و الامارات العربية المتحدة و الجزائر خلال فترة امتدت من سنة 2005 إلى غاية 2021 ، تبين لنا أن الاقتصاد الماليزي نجح بشكل كبير في تنويع القاعدة الانتاجية و التخلي عن عوائد القطاع النفطي ، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي 1,8 % سنة 2021 ، و هي نسبة ضئيلة مقارنة مع قطاعات أخرى ، حيث تراجع هذا القطاع لحساب قطاع الصناعة و قطاع التجارة الذي أصبح هذا الأخير يحتل الصدارة في الاقتصاد الماليزي، كما أن الامارات العربية المتحدة هي الأخرى حققت نتائج مذهلة في مجال التنويع الاقتصادي ، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع المحروقات 15,7 % سنة 2021 ، و تم اعتماد قطاع التجارة و قطاع الصناعة كبدائل لقطاع المحروقات ، أما بالنسبة للجزائر فظل قطاع المحروقات القطاع المهيمن على الاقتصاد الجزائري فهو يمثل 30 % من الناتج المحلي الاجمالي و 95% من إجمالي الصادرات ، وبالتالي الجهود المبدولة في مجال التنويع الاقتصادي من طرف الحكومة الجزائرية لم تحقق غاياتها ، و لم تستطيع الجزائر التخلص من التبعية لقطاع المحروقات إلى يومنا هذا .

- لقد حققت ماليزيا أداء اقتصاديا عاليا منذ أن تبنت سياسة الاعتماد على الذات المستوحاة من الاقتصاد الياباني ، حيث ركزت سياسات التنموية في ماليزيا على تنمية قطاع الصناعة و الذي يقوم على أساس المعرفة و اعتماد أحدث التقنيات للتصنيع و الاقتصاد الرقمي ، و يساهم هذا القطاع بنحو ثلث الناتج المحلي الاجمالي، و من أهم الصناعات التي تركزعليها ماليزيا نجد : المنتجات الالكترونية و الكهربائية و صناعة الكيماويات و صناعة المنسوجات و الأحذية ، بالإضافة إلى قطاعات أخرى كقطاع التعدين وقطاع الخدمات و كذا التجارة الخارجية التي تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الماليزي ،أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، فلقد تبنت استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، والتي حققت نجاحا في زيادة و مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد مثل قطاعات الصناعات التحويلية، والطيران و السياحة، و المصارف و التجارة و العقارات، و الخدمات و الطاقة البديلة .
- نلاحظ أن السياسات التنويع الاقتصادي التي اتبعتها ماليزيا، كان من ضمن أهدافها الأساسية ترقية قطاع الصادرات ، حيث استطاعت رفع حجم صادراتها من 162,05 مليار دولار إلى 256,76 مليار دولار و ذلك للفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2021 ، ومن أهم صادرات ماليزيا نجد : الدوائر الإلكترونية و الآلات و المعدات الكهربائية و التي تمثل حوالي 34 % من اجمالي الصادرات ، و يليها الوقود المعدني ب 14 % و الأجهزة الالكترونية ب 9 % ،أما الامارات العربية المتحدة فيرتكز قطاع الصادرات على تصدير الذهب الخام و المشغول و المسحوق، و هي أكثر السلع الاماراتية تجارة ،و يأتي بعد ذلك أجهزة الهواتف و المحمول وفي المرتبة التي تليها تأتي تجارة الألماس و كذا السيارات و معدات النقل و الآلات الذاتية لمعالجة المعلومات ، و في هذا المجال استطاعت الامارات العربية تحقيق نتائج مبهرة ، حيث ارتفعت مساهمة قطاع الصادرات في الناتج الاجمالي المحلي بشكل كبير، بحيث بلغت 335,24 سنة 2021 مقابل 50,79 مليار دولار التي سجلتها في سنة 2005 ، و بذلك يعتبر قطاع الصادرات من أهم القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الاماراتي . أما بالنسبة للجزائر فيقتصر قطاع الصادرات على تصدير المواد النفطية بالدرجة الأولى حيث بقيت قيمة مساهمة هذا القطاع منحصرة ما بين 48,71 مليار دولار و التي حققتها سنة 2005 و في سنة 2021 انخفضت إلى 43,34 مليار دولار، و هذا يعبر عن فشل الحكومة و عجزها عن تنويع صادراتها خارج المحروقات .
- نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا و الامارات العربية المتحدة إنكمش سنة 2009 نتيجة لتداعيات أزمة المالية العالمية 2008 ، وذلك بسبب ارتباط اقتصاداتها بالأسواق المالية العالمية ، لكن سرعان ما تعافت اقتصاداتها و ذلك يعود للسياسات المحكمة التي تبنتها الدولتين و التي تعكس قوة اقتصاداتها ، أما في الجزائر فبالرغم من تسجيلها معدل نمو موجب في هذه السنة غير أننا لا نستطيع القول أن اقتصادها قوي ، و إنما هو راجع لقلة التعاملات المالية للدولة مع الأسواق المالية

العالمية ، كما تبين النتائج أن الدول التي استطاعت التخلي عن الاعتماد عن عوائد النفط ، تجاوزت بسهولة أزمة 2014 و التي كانت مرتبطة بشكل مباشر بانخفاض أسعار النفط ، أما بالنسبة للجزائر يبن الشكل رقم (2-4) ، أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر كثيراً من الأزمة و لكن في الواقع هذا راجع للسياسات التي تبنتها الحكومة لاحتواء الأزمة ، حيث تم تقليص حجم الواردات و إتباع سياسة تقشفية ، من أجل السيطرة على الأوضاع الاقتصادية ، كما نلاحظ أن جائحة كورونا قد أثرت على اقتصاديات جميع الدول السالفة الذكر ، حيث عرفت هذه الدول انكماشاً اقتصاديا حقيقياً سنة 2020 ، نتيجة تأثر قطاع التجارة بالأزمة و كذلك لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، حيث بينت الأزمات الاقتصادية التي حصلت خلال فترة الدراسة على مدى قوة اقتصادات هذه الدول و قدرتها على تحمل الصدمات الخارجية ، فنجد أن الدول المتنوعة اقتصاداً ، استطاعت تجاوز هذه الأزمات بسهولة ، أما الدول التى ارتبط اقتصادها بعوائد النفط مثل الجزائر، عانت من تداعيات الأزمة كثيراً ، و لاحتواء الأمر كانت تلجأ الجزائر إلى سياسة التقشف كحل وحيد أمامها و هذا يدل على فشل السياسات التنموية في الجزائر .

- نلاحظ من خلال الجدول الخاص بمؤشر الواردات ، أن ماليزيا و الامارات العربية المتحدة استطاعانا التحكم في حجم وارداتها بالرغم من ارتفاع قيمتها في السنوات المدروسة ، و ذلك من خلال تنويع صادراتها خارج المحروقات ، حيث استطاعت الدولتين رفع مساهمة قطاع الصادرات و الذي تجاوز قيمة الواردات بشكل كبيرو هذا يعتبر مؤشر جيد يدل على قوة اقتصاد هتان الدولتين ، أما بالنسبة للجزائر نجد أنه هناك خلل كبير بين قطاع الصادرات و قطاع الواردات و اللذان يرتبطان بشكل كبير بعوائد قطاع المحروقات .
- نظراُ لما تتمتع به ماليزيا من استقرار سياسي و أداء اقتصادي متميز ، فقد تمكنت من استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية على وجه الخصوص من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان ، و قد ساعدت هذه الاستثمارات في نقل التكنولوجيا لماليزيا و التي ساهمت بدورها من إضافة منتجات جديدة إلى قائمة الصادرات ، لتشمل على الأجهزة الالكترونية و الكهربائية و التي أدت في الأخير إلى رفع مساهمة قطاع الصناعي ، حيث بلغت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر 18.6 مليار دولار سنة 2021 ، أما بالنسبة للإمارات ، فلقد احتلت المرتبة الأولى على مستوى منطقة غرب أسيا، مستحوذة على نسبة 37% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة، حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 20,67 مليار دولار سنة2021، و بذلك تكون ماليزيا و الامارات العربية المتحدة خطت خطوات كبيرة و جادة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما نجد الجزائر عجزت عن تحقيق ذلك، بحيث لم تتجاوز قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر1 مليار دولار سنة 2021 .

المطلب الثاني : مناقشة النتائج :

- لقد نجحت ماليزيا و الامارات العربية المتحدة في تنويع اقتصاداتها، وهذا راجع للسياسة الرشيدة التي اتبعتها حكومات هذه الدول و قدرتها على مسايرة التطورات الاقتصادية العالمية و التي مكنتها الخروج من التبعية لقطاع المحروقات ، و من أهم السياسات التي التنويع الاقتصادي التي ركزت عليها هذه الدول نجد :

- سياسة السوق المفتوحة .
- الحوكمة (الحكم الرشيد) .
- الاستثمار في رأس المال البشري .
- المحافظة على الاستقرار السياسي و الاطار المؤسساتي للدولة .
- التخلي تدريجيا عن مداخيل قطاع المحروقات و تبديل هذا القطاع بقطاعات أخرى .
- تنمية صادراتها بعيداً عن قطاع المحروقات .
- مواكبة التكنولوجيا و البحث العلمي .
- اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال التحفيزات و القوانين التي سنتها .
- التنسيق بين القطاع العام و القطاع الخاص .
- محاربة الفساد .
- الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية .
- الاستثمار في قطاع الصناعي و العمل على تطوير قطاع السياحي .

- أما بالنسبة للجزائر من خلال النتائج المتحصل عليها ، نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري ظل تابع بالدرجة الأولى لقطاع المحروقات ، وهذا يثبت عجز الحكومة عن إيجاد مصادر جديدة للدخل ، حيث نجد سياسات التنموية التي تبنتها الجزائر تعتمد بشكل كبير على مداخيل الموارد النفطية، و في ظل غياب استثمار حقيقي و سياسات حكيمة ، سوف يبقى الاقتصاد الجزائري مرتبط بقطاع واحد و هذا يجعل اقتصاد الوطني هش و ضعيف و عاجز عن التصدي للصدمات الخارجية .

خلاصة :

من خلال ما سبق يمكن القول أن ماليزيا و الامارات العربية المتحدة خطت خطوات كبيرة في مجال التنويع الاقتصادي ، وذلك ناتج عن الإرادة القوية لدى حكومات هذه الدول و رغبتها في التغيير والنهوض باقتصاداتها ، مما يمكنها التخلص من التبعية للموارد النفطية (النابضة) ، بحيث كانت السياسات التنويع التي تبنتها ماليزيا و الامارات العربية المتحدة مبنية على دراسات استشرافية آخذة بعين الاعتبار الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الهادفة إلى خلق قطاعات بديلة عن قطاع المحروقات ، مما جعل هذه الدول تحقق نتائج جد مبهرة و ناجحة إلى حد بعيد و التي مكنتها من حجز مكانة هامة في الاقتصاد العالمي ، أما بالنسبة للجزائر و بالرغم من الجهود المبدولة و السياسات و المخططات التنموية التي تبنتها ، فنجد أن قطاع المحروقات ظل القطاع المسيطر على الاقتصاد الجزائري ، و ذلك راجع لارتباط سياساتها التنموية بعوائد المحروقات ، وكذا لغياب استثمارات حقيقية التي من شأنها خلق مصادر جديدة للدخل ، و هذا ما جعل سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر تصطدم بأسواق النفط و أسعاره المتذبذبة ، ليبقى الاقتصاد الجزائري ينتظر حلول جذرية نابعة عن حكومة ذات كفاءة قادرة على إحداث التغيير في عالم سريع التطور و الذي تحكمه القوة الاقتصادية .

خاتمة

خاتمة :

عمدت الدول النفطية إلى مراجعة سياساتها الاقتصادية من خلال انتهاج إستراتجية التنويع الاقتصادي ، التي أثبت قدرتها على معالجة الاختلالات الهيكلية و تصحيح الآثار الناجمة عن الاعتماد على مورد وحيد لتمويل السياسات التنموية و التي جعلت اقتصاداتها ريعية و هشة و عاجزة عن التصدي لأزمات الخارجية ، لذا يعتبر التنويع الاقتصادي الحل الأمثل أمام الاقتصادات الريعية للخروج من التبعية لقطاع النفطي ، وتعتبر تجربة ماليزيا و الإمارات العربية المتحدة من أهم الدول التي نجحت في هذا المجال و التي تمكنت من خلال استراتيجة التنويع أن تحجز مكانة هامة ضمن أكبر اقتصادات دول العالم ، و هذا راجع للبناء المؤسساتي و الحوكمة و الإسرار على تحقيق تنمية متوازنة تضمن لها تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، و هذا ما لم تستطيع تحقيقه الجزائر ، نتيجة اعتمادها على عوائد المحروقات لتمويل نشاطها الاقتصادي ، لذلك على الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياساتها التنموية و العمل على إيجاد حلول جذرية للنهوض باقتصادها و وضعه في المسار الصحيح بما يحقق لها الأمن و الاستقرار السياسي و الاقتصادي.

❖ **نتائج الدراسة :**

- يعتبر التنويع الاقتصادي من أفضل السياسات التنموية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال توسيع القاعدة الانتاجية التي من شانها أن تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي .
- التنويع الاقتصادي يتطلب الالتزام بقواعد و أسس ، ووضع خطط و سياسات مناسبة مع خصوصية كل دولة للوصول إلى نتائج ملموسة يتحقق من خلالها الأهداف المسطرة .
- إن التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية ، يصبح أكثر من ضروري نظراً لارتباط سياسات التنموية لهذه الدول بمداخيل النفط ، كما أنها تواجه تحديات كبيرة على الصعيد الداخلي و الخارجي من أزمات اقتصادية و سياسية و إجتماعية .
- إن التنويع الاقتصادي يعتمد على مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية ،و هذا يقابله تخفيض الاعتماد على إيرادات النفطية ، بل أكثر من ذلك استخذام هذه العائدات بشكل عقلاني لتوليد مصادر جديدة للدخل من خلال سن قوانين و تحفيزات تفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي و تشجيع القطاع الخاص الذي يحتل مكانة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة .
- استطاعت ماليزيا و الامارات العربية المتحدة تنويع اقتصادها بفضل السياسة الرشيدة التي تبنتها حكومات هذه الدول و التي كانت مبنية على رؤى بعيدة المدى ، بينما الجزائر بالرغم من وجود الرغبة في تنويع اقتصادها غير النتائج المحققة على أرض الواقع مقارنة مع الدول السابقة ، تعتبر جد ضعيفة .

❖ **إختبار الفرضيات :**

و تبعا لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات هو على النحو التالي :

الفرضية الأولى: والتي تنص على: يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم السياسات التي تحقق الاستقرار الاقتصادي للدول و هو خيار مصيري أمام الدول النفطية التي يمكنها من تحرير اقتصاداتها من التبعية لقطاع المحروقات ، قد أثبتت صحة الفرضية ، و ذلك كون سياسة التنويع الاقتصادي سياسة شاملة و متكاملة تهدف إلى تنويع القاعدة الانتاجية لمجابهة المخاطر الناجمة عن الاعتماد على مورد وحيد وما ينتج عنه من آثار سلبية على الإقتصادات النفطية .

الفرضية الثانية : و التي تنص على :هناك العديد من الآليات و السياسات التي يمكن أن تحقق التنويع الإقتصادي في الدول النفطية كالإستثمار الأجنبي المباشر، تفعيل دور القطاع الخاص و كذا تنمية الصادرات خارج المحروقات. قد أثبت صحة الفرضية ، حيث تمكنت العديد من الدول النفطية التي تعاني من قلة التنوبع لاعتمادها على عوائد قطاع المحروقات من الإنتقال باقتصادها إلى اقتصاد متنوع يضمن لها الاستمرارية و تنمية مستدامة.

الفرضية الثالثة :و تنص على :استطاعت الدول النفطية النجاح في تحرير اقتصاداتها من التبعية لقطاع المحروقات من خلال تبني استراتيجة التنويع الاقتصادي، و قد أثبت صحتها في كل من ماليزيا و الإمارات العربية المتحدة ، و هذا يتضح من خلال النتائج التي حققتها هتان الدولتان ، حيث تمكنتا من خلال استراتيجية التنويع الاقتصادي تحويل اقتصادها من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع و بالتالي استطاعت التخلص من التبعية لقطاع المحروقات ، أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري لا يزال تابع لقطاع المحروقات .

❖ **توصيات و مقترحات الدراسة :**

لقد استطاعت ماليزيا و الامارات العربية المتحدة تحقيق انتصارات كبيرة لاقتصاداتها من خلال تبني سياسات التنويع الاقتصادي ، و حتى تنجح هذه السياسات في الجزائر على الحكومة الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

- ✓ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي ، خاصة الدول التي تتشابه خصوصيتها مع الاقتصاد الجزائري .
- ✓ معالجة كل المشاكل و نقاط الضعف و النقائص و كذا الاختلالات التي تعيق التنويع الاقتصادي في الجزائر .

- ✓ استغلال المجالات و القطاعات التي تمتلك فيها الجزائر المؤهلات و الامكانيات كالسياحة و تقديم تسهيلات للمستمر الاجنبي و فتح المجال للقطاع الخاص .
- ✓ الاهتمام بالطاقات المتجددة و الذي تعتبر قطاع حيوي تعتمد عليها اقتصادات الدول الكبرى .
- ✓ الاهتمام بقطاع الفلاحي الذي يعتبر من أحد أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي للدولة .
- ✓ رفع مساهمة قطاع الصناعي خاصة فيما يخص الصناعات الغذائية التي من شأنها رفع مساهمة قطاع الصادرات .
- ✓ المواءمة بين دور الدولة و امكانياتها المالية .
- ✓ إعادة تأهيل القطاع العام و رفع كفاءة و درجة التنافسية .

❖ **أفاق الدراسة :**

بناءاً على التوصيات السابقة ، يمكن اقتراح بعض الدراسات للباحثين التي يمكن أن تشكل التنويع الاقتصادي إشكالية بحثية مستقبلا تضاف للدراسات السابقة :

- الرقابة كآلية لتحسين التنويع الاقتصادي .
- البحث و التطوير و علاقته بسياسات التنويع الاقتصادي .
- التنويع الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

❖ **الكتب :**

1 – خيرة مجدوب ،**الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية و سبل استدامته** ، المركز الديموقراطي العربي ، ط:1، برلين ، ألمانيا ، 2020 .

2- صالح ياسر،**النظام الريعي و بناء الديموقراطية :الثنائية المستحيلة، حالة العراق،** مؤسسة فريديش إيبرت ، مكتب الاردن و العراق ، نوفمبر، 2013 .

3–محمد صادق اسماعيل، **التجربة الماليزية ... مهاتير محمد ... و الصحوة الاقتصادية،** ط : 1 ، العربي للنشر و التوزيع ،القاهرة .

4– مجموعة مؤلفين ، **فرص و تحديات الاقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية نتيجة جائحة كرونا (كوفيد 19)،** منشورات مخبر البحوث و الدراسات الاقتصادية ، جامعة سوق أهراس .

5– نوري محمد الكصيب ،**" التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية (المرض الهولندي، و لعنة الموارد ،وعدم اليقين)"،** المكتب الجامعي الحديث ، ط: 1 ، الاسكندرية ، مصر 2016 .

❖ **الأطروحات و المذكرات :**

أ–الأطروحات :

1– ابراهيم بلقلة، **سياسات الحد من الاثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط علي الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط – مع الاشارة لحالة الجزائر** ،أطروحة دكتوراه ، تخصص: نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015 .

2–أسماء بللعصا،**دورالسياسة الضريبية في تعميق التنويع الاقتصادي في الجزائر،** أطروحة دكتوراه ، تخصص : نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر، 2018 .

3–آمنة بن حدو،**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية–** أطروحة الدكتوراه، تخصص : مالية و ادارة الاعمال ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب ، 2019 .

4– جميلة معلم ، **تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة – دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة 1 ،الجزائر ، 2017 .

5- حميدة أوكيل ، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص : اقتصاديات المالية و البنوك ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ،2016 .

6- زروق بن موفق ، **إستراتجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص : دراسات اقتصادية و مالية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر ،2019.

7-سامي فؤاد براك ، **التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر – دراسة إستشرافية تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية ، تخصص : تقنيات التحليل الاقتصادي و المالي(نمذجة و استشراف) ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البوافي ، 2020 ، ص 17.

8- علي مجالدي، **مخاطر الاقتصاد الريعي علي الأمن الانساني للدول- دراسة حالة الجزائر-** أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص: دراسات امنية دولية ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3،2019 ,

9- كريمة جحنين ، **نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2018)**، أطروحة مقدمة من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، تخصص: الإدارة المالية للمؤسسات ، كلية العلوم الاقتصاذية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2021 .

10- نصر حميداتو، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية، دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر و المملكة العربية السعودية**،أطروحة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم، 2019.

11- ياسين بو عبدلي،**البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات – الطاقات المتجددة بديلا** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2018 .

11- يونس حواسي، **سياسات التنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات– دراسة حالة قطاعات الصناعات الزراعية الغذائية** –اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الطور

الثالث دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقذي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة ، 2022 .

ب–المذكرات :

1– صادق هادي ، **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية ، دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج ،(2000 – 2012)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص : اقتصاد دولي و تنمية مستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، سنة 2014 .

2– نجلاء أحمد نجيب الشنيتي الجريو، **متطلبات و استراتيجيات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1970–2010)**،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الاجازة العالية في الماجستير، كلية الاقتصاد ، جامعة الزاوية، 2022 .

❖ **المجلات** :

1– أسماء بللعصا، عبد الفتاح دحمان، **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد : 7 ، العدد : 1 ، جامعة أحمد دراية ، أدرار،2018 .

2– إسماعيل صاري، بوضياف مختار، **سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية و للتخفيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية** ، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد:10، العدد :1، جامعة خميس مليانة ،الجزائر، 2019 .

3– أمينة جابي و آخرون ،**ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية –دراسة حالة ماليزيا–**، مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة ،المجلد:2،العد:4، جامعة محمذ بوياف،المسيلة ،2017 .

4– بشير هادي عودة الطائي،**دور و أهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط و آليات القياس دراسة كمية لسنة 2003–2019**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 2، جامعة البصرة ، العراق،2021,

5–حنان سايح ، أحمد ضيف ،**سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر(واقع وأفاق) من 2001 إلى 2020**، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد: 7 ، العدد: 2، جامعة البويرة ، الجزائر، 2022 .

6-خالد هاشم عبد الحميد، **التنويع الاقتصادي و التنمية المتوازنة في** المملكة العربية السعودية **الفرص و التحديات** ،مجلة الاقتصاد و العلوم السياسية ، المجلد :19، العدد :1 ،جامعة حلوان ، مصر ، يناير 2018.

7- سعود غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، **أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية علي النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980-2017)**، مجلة العربية للإدارة ،المجلد: 41، العدد :2 ، جامعة السليمانية ، العراق، 2021 .

8- سفيان عبد العزيز،سمير بن عبد العزيز، **التنمية الاقتصادية في ماليزيا ،تجربة اسلامية رائدة** ، مجلة البدر،المجلد:2 ، العد: 12، جامعة بشار ، 2010 ,

9- سميرة لطرش، **نموذج ماليزيا في التنمية - الدروس المستفادة** ،مجلة المعيار، المجلد: 26 ، العدد: 4 ، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية ، قسنطينة ،الجزائر ، 2022 .

10- سهام عيساوي، و آخرون، **سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر ،مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية** ، المجلد: 1 ،العدد: 1 ،جامعة عباس لغرور، خنشلة ، 2017 .

11- طارق سليمان مسعود بغني،**التنويع الاقتصادي واثره على النمو في الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1990- 2014**،المجلة العلمية للدراسات التجارية و البيئية، العدد :1، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة الاسماعيلية ، مصر ، 2018 .

12- طارق قندور، و آخرون ، **لمخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2014 في مواجهة الفقر و البطالة و التضخم** ، مجلة دراسات إنسانية و اجتماعية ، المجلد: 6 ،العدد: 7 ، جامعة وهران ، 2017.

13- عبد الحكيم عليلي، **واقع تنوع الاقتصاد الجزائري في ظل الصدمات النفطية- دراسة اقتصادية تحليلية و قياسية(1990-2018)**، مجلة المؤسسة،المجلد:11، العدد:1، جامعة لونيسي علي، البليدة 2 ، الجزائر، 2022 .

14- علي أحمد درج، **التجربة الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا** ،مجلة جامعة بابل ، العلوم الصيرقية و التطبيقية، المجلد: 23 ، العدد: 3، جامعة الأنبار، العراق ، 2015 .

15- علي يوسفات، وآخرون، **أهمية التنويع الاقتصادي كإستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية :تجربة المملكة العربية السعودية**، مجلة الاقتصاد و إدارة الاعمال،العدد: 5 ، جامعة أحمد دراية ، أدرار، ديسمبر 2017 .

16- لومايزية عفاف، **التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة** ، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ، العدد: 62، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2017.

17- ليلى عدة، فطيمة سالمي ، **سياسات التنمية في الجزائر بعد الاستقلال و مخلفاتها الاقتصادية** و الاجتماعية ،مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد: 1، العدد: 1، جامعة الأغواط ، 2018.

18- محمد زيتوني،**التجربة التنموية الماليزية** ، مجلة الرائد في الدراسات السياسية ، المجلد :1 ، العدد : 2 ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ،2020.

19- ممدوح الخطيب،**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع الغير نفطي السعودي** ،المجلة العربية للعلوم الادارية، المجلد: 18 ،العدد: 2، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، 2011 .

20- منى طواهرية، عائشة قادة بن عبد الله ،**التجربة التنموية الماليزية : قراءة في مقومات النجاح و الدروس المستفادة عربيا** ، مجلة الدراسات القانونية و الاقتصادية ، المجلد: 5، العدد: 1، المركز الجامعي سي الحواس –بريكة ، الجزائر ، جوان 2022 .

21-موسى باهي ، كمال رواينية ،" **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** "، المجلة للتنمية الاقتصادية ، المجلد : 3 ، العدد : 5 ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ديسمبر 2016.

22-نجاة بن فريحة، سليمان نصاح ، **واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية ، عرض تجارب بعض الدول** ، مجلة الاقتصاد الحديث و التنمية المستدامة ، المجلد 3، العدد: 1 ، جامعة الجيلالي بو نعامة الجزائر ،2020 .

23- نصير عبد الله، حفيظ عبد الحميد، **محددات التنويع الاقتصادى في بعض الدول العربيةدراسة قياسية للفترة (2000-2019)**، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد:7، العدد :2 جامعة العربي التبسي ، تبسة، الجزائر،2022 .

24- نوال بن شيحة ،توفيق بن الشيخ ، **تجربة الامارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي**،مجلة التنمية اقتصادية،المجلد:7، العدد: 2 ،جامعة اللشهيد حمه لخضر،الوادي ،2022.

25-وسيلة سعود ،عباس فرحات ، **تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع** ، مجلة جديد الاقتصاد ، المجلد: 12، العدد:1، جامعة الجزائر 3 ، 2017 .

26- وسيلة بوفنش،**اقتصاد ما بعد النفط:الامارات العربية المتحدة كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي** ،مجلة ميلاف للبحوث ودراسات العدد :5، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ،ميلة ، 2017.

❖ **التقارير**:

1- البنك الدولي ، الاقتصاد و النمو ، على الرابط :https://data.albankaldawli.org

2- الديوان الوطني لإحصائيات الحسابات الاقتصادية من 2000 -2011، نشرة رقم 609 ، سبتمبر 2011 .

3-برنامج الأمم المتحدة ،**النفط والغاز الطبيعي: أطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط و شمال إفريقيا** ، مركز العمليات الانتقائية الدستورية ، 2014 ,

4- بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2014، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ديسمبر 2015

5- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، ديسمبر 2019.

6- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2021، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، ديسمبر 2022.

7- صندوق النقد الدولي، **المملكة العربية السعودية : معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، إدارة الشرق الاوسط و آسيا الوسطى ، 2015 .

❖ **الملتقيات** :

قائمة المراجع :

1- أحلام هواري، أمين حواس، **تحارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها و الدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول : أزمة النفط: سياسات الاصلاح و التنويع الاقتصادي ، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14- 15 أكتوبر 2017 .

2-ميدون سيساني، **رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر** ، كتاب أعمال الملتقي الاول ، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، يوم 19 مارس 2021 .

❖ **مواقع الأنترنيت :**

1- **اقتصاديات النفط مفهومها و تأثيرها** (2022/12/11) ، متاح على الرابط : https://ar.lpcentre.com ، تم الإطلاع في : 2023/04/11 .

2- الإمارات العربية المتحدة ،على ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)،على الربط : https://ar.wikipedia.org، تم الاطلاع في :2023/03/12.

3- حامد عبد الخميس الجبوري (2020/10/24) ، الآثار السلبية للإقتصادات النفطية – العراق نموذجاً ، ،متاح على الرابط :http://fcdrs.com ، تم الاطلاع في: 2023/03/17 .

4-حسن يدا(2020/11/26)،الاقتصاد الجزائري المشاكل و التحديات ،على الرابط : https://omran.org ، تم الاطلاع في :2012/04/02 .

5- عدنان فرحان الجوارين(2020/10/16)، "**مفهوم و دواعي التنويع الاقتصادي**"،متاح على الرابط : https://portal.arid.my: ، تم الاطلاع في:2023/03/22، سا:14:22

❖ **مراجع باللغة الأجنبية** :

1-Abdelkader Amir Lebdiou, "**Economic Diversification and Development in Resource- dependent Economies: Lessons from Chile and – Malaysia**", This dissertatuion is submitted for the degree of doctor,Centre of development Studies University of Cambridge,2019

2-Allali Zahra,Nebbou Majid(2022), **The économic diversification strategy and ways to succeed with the presention of leading interntionl**

experiences, Academy Journal for Researches in Social Sciences,vol:4 ,n°1, Centre University of Sheuikh houd Ben Moukhtar,Illizi,2022

3-Aristoméne Vroudakis et Jean-Claude Berthélemey ,**quelles politiques pour un décollage économique** ,Cahiers de politique économique du entre de Développement de L'OCDE,OU DES GOUVERNEMENTSDES PAYS MEMBRES ,n°12,01 ;sept 1996.

4-Coury and Dave, **OIL ,Labor Markets and Economic Diversification in the GCC :An Empirical Assessment,**Topics in Middle Estern and African Economics;vol:12,Loyola University Chicago;USA;2010,

5- KAMAGNA,S ,**Diversification économique en Afrique central :Etats des lieux et enseignement.** Banque des Etats de l ;Afrique Centrale , Germany : Munich University Library,2007

6- Keun Jung Lung Lee (2015),**The Relationship between FDI,Diversification and Economic Growth in Ntural Resource countries: Case of Kazakhstan** ,Journal of International Business and Economi, American Reserch Institute for Policy Development, vol:3 ,n°2, Decembre2015.

7-Louis S.Hodey,Abena D.Oduro and Bernardin Senadza, **Export Diversification And Economic Growth In Sud-Saharan Africa**, Journalof African Development,17:67-81,2015

8-Martin Hvid," **Economic Diversification in GCC Countries : Past Record and Future Trends"** , Kuwait Program on Development ; Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science (LSE); London, 2013,P 4.

9- Mehlum , Halvor , Karl Moene , and Ragnar Torvik **, Institutions and the resource curse**,The Economic journal 166.508(2006) :1-20 ..P 1

قائمة المراجع :